جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المستوى: سنة ثانية ماستر

التخصص: لسانيات عربية+ أدب عربي حديث ومعاصر

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

الفساد وأخلاقيات المهنة

إعداد: د/ بسمة زحاف

الموسم الجامعي: 2025/2024

تقديم:

هذه محاضرات مقياس **الفساد وأخلاقيات المهنة**، وهي موجّهةٌ إلى طلبة **السنة الثانية ماستر، تخصص: لسانيات عربية وأدب عربي حديث ومعاصر**. تعرّفُهم بواحدةٍ من أخطر القضايا وأشدّها ضررًا على الأفراد والمؤسسات، والدول والحكومات؛ ألّا وهي الفساد بأنواعه وممارساته. كما تُجلي لهم أخلاقيات العمل وتبيّن أهميتها في مكافحة الفساد؛ بوصفه ظاهرة عالمية استفحلت في شتى المجالات؛ على غرار التعليم العالي، الأمر الذي يستدعي مجابهتها...

تتجلّى **أهمية** تمكّن الطالب من مقياس **الفساد وأخلاقيات المهنة** في جعله قادرا على تكوين مفهوم عن الفساد ومعرفة أنواعه بكل ممارساته. فضلا عن تمكينِهم من معرفة جملة من الأخلاقيات والآداب التي ينبغي أن تؤطّر السلوك المهني في قطاع التعليم العالي

الفئة المستهدفة:

طلبة **السنة الثانية ماستر (لسانيات عربية + أدب عربي حديث ومعاصر)**

الكلمات المفتاحية:

الفساد، الأخلاقيات، المهنة، العمل، الفساد المالي، الفساد الإداري، التعليم العالي...

مفردات المقياس:

1. تعريف الفساد لغة واصطلاحًا.
2. مفهوم الفساد المالي.
3. مفهوم الفساد الإداري.
4. مظاهر الفساد المالي والإداري.
5. أسباب الفساد المالي والإداري.
6. آراء في أسباب الفساد المالي والإداري.
7. آثار الفساد المالي والإداري في الناحية الاجتماعية.
8. آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاقتصادية.
9. تأثير الفساد المالي والإداري على السياسة.
10. الدور الدولي لمحاربة الفساد المالي والإداري.
11. اتفاقيات وبرامج محاربة الفساد المالي والإداري.
12. دور الإعلام في محاربة الفساد المالي والإداري.
13. نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد.
14. التغيرات القانونية والمؤسسية في سبيل مكافحة الفساد.
15. أخلاقيات المهنة في قطاع التعليم الجامعي. (مضافة اجتهادًا بغيةَ تحقيق الهدف العام من المقياس

أهداف المقياس:

الهدف العام:

أن يكون الطالب في نهاية المقياس قادرا على فهم طبيعة ظاهرة الفساد وخصائصها والتمييز بين أنواعها ويعي خطورتها خاصةً في مهنة التعليم العالي .

الأهداف الخاصة:

1. **أن يتعرّف الطالب على مفهوم الفساد في المعاجم اللغوية وفي الأدبيات الشرعية والقانونية.**
2. **أن يتعرّف الطالبُ على تحديدات مفهومية الفساد المالي.**
3. **أن يعرف الطالبُ تحديدات الفساد الإداري، ويعدّد خصائصه .**
4. **أن يُحصيَ الطالبُ بواعث الفساد المالي والإداري.**
5. **أن يتعرف الطالب على رؤى المتخصصين في تعليل الفساد المالي والإداري.**
6. **أن يعدّد المتعلّم مظاهر الفساد المالي والإداري، لاسيّما في قطاع التعليم العالي.**
7. **أن يعدّد الطالب الآثار الاجتماعية المترتبة عن الفساد .**
8. **أن يعدّد الطالب الآثار الإقتصادية المترتب عن الفساد.**
9. **أن يلخّص الطالب الآثار المترتبة عن الفساد على الصعيد السياسي.**
10. **أن يتعرّف الطالب على جهود المنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الفساد.**

11. **أن يتعرف الطالب على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة لمكافحة الفساد.**

12. **أن يفهم الطالب دورالإعلام في مكافحة الفساد والحدّ منه.**

13. **أن يطّلع الطالب على أهم التجارب الآسيوية والعربية والإفريقية في مجال مكافحة الفساد.**

14. أن يعرف الطالب إستراتيجيات الدول القانونية والمؤسساتية في محاربة الفساد.

15. أن يستنتج الطالب أهم الأخلاقيات التي تؤطّرسلوك الأستاذ في مهنة التعليم الجامعي.

المحاضرة الأولى: مفهوم الفساد لغةً واِصطلاحًا

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يتعرف الطالبُ على مفهوم الفساد في المعاجم اللغوية والأدبيات الشرعية والقانونية.

1. مفهوم الفساد لغةً:

تجدر الإشارة ابتداءً إلى أنّ مصطلح (الفساد) في اللغة العربية ذو دلالات واسعة ومتعددة، ويتدرج معناه من التلف والفساد المادي إلى الانحراف الأخلاقي والفساد المؤسساتي. وقد أجمعت معاجم اللغة على أنَّ "الفساد" ضد الصلاح أو هو سلبُ أموال الغير دون وجه حقٍّ؛ كما ورد في "لسان العرب". والإِستفساد خلاف الإِستصلاح؛ فالفساد تحوّلٌ من حالة جيدة وسليمة إلى حالة سيئة.

وفي الحاضنة المعرفية الغربية؛ وردَ الفساد في **اللغة الفرنسية** بالإحالة إلى مظاهره وصوره كالرشوة التي تقدّم للأعيان والشخصيات النافذة، أو تحريف نصوص ذات مقبولية مجتمعية أو تشويه الوقائع والحقائق. ويعني كذلك بعض السلوكيات واللاأخلاقية والتعاملات المنحرفة كالسرقة، أو انتهاك القوانين.

أمّا في **اللغة الإنجليزية** فلمصطلح "الفساد" استعمالات متعددة؛ فهو مشتق من الفعل اللاتيني rumpere ويدلّ على كسر أو تمزيق شيء ما، وليس القصد العبث بالشيء وتغيير صورته التغييرَ الماديَ الحسّيَ فحسب، بل يتعدى معنى "الفساد" ذلك إلى التجاوزات الأخلاقية أو الإجتماعية أو الإدارية، التي تحمل بالضرورة دلالة كسر القوانين والتلاعب بها أو تعطيلها والإلتفاف عليها بغيةَ الحصول على كسب مادي. وقد جاء في قاموس Oxford أن المقصود بالفساد Corruption هو الرشوة أو كسب أصحاب النفوذ للأموال بطريقة غير مشروعة ينطوي على الاحتيال والنهب والغش والمحسوبية..

2. دلالات الفساد في القرآن الكريم:

الفساد من المفردات التي وردت في النصّ القرآني؛ ففي أكثر الآيات يرد الفساد نقيض الإصلاح كما في قوله تعالى: { وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} الأعراف:56. وهو أمرٌ لعموم الناس بتجنّب الإفساد في الأرض. ومن المعاني الأخرى التي يحيل إليها مصطلح الفساد اِضطراب الحال، وتغيّره واِختلاله؛ لذلك جاء الأمر الإلهي بتجنبه؛ إذ قال عزّ وجلّ: { وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} القصص: 77. ويكون الكفّ عن الفساد بالاِبتعاد عن القتل والظلم وإهلاك الحرث والنسل يشير إلى الاِعتداء على الأنفس والأموال والموارد الطبيعية ونشر الظلم والجور في المجتمع. قال تعالى: {وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ} [البقرة: 205] أو

في سياق مدح المصلحين الذين لا يؤثرون سلبًا على الأرض بكلّ ما تضمّ من مخلوقات بل ويتناصحون فيما بينهم بضرورة الكفّ عن الإفساد؛ قال سبحانه: { فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ} هود: 116. في العديد من الآيات يرد الفساد بمعنى الاختلاف والتنازع؛ حسبنا للتمثيل على ذلك قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: 22]، يشير الفساد هنا إلى الاضطراب وعدم الانتظام الناتج عن وجود أكثر من إله. كذلك فقد يعني الفساد في بعض الآيات القرآنية الجفاف والقحط الذي قد يصيب الأرض؛ كما في قوله تعالى: { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } [الروم:41]. وفساد البر والبحر هو قلة خيراتهما وما فيهما من أسباب الرزق والمعيشة، وسبب فسادهما هو فساد العباد وسوء أعمالهم، إلى غير ذلك من الأسباب المانعة من الرحمة وبركات الأرض والسماء....

وإجمالًا؛ فالفساد يدل على التلف والعطب والخلل، إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات وفقدان الشيء لصفاته الأصلية، أو انحرافه عن طبيعته السليمة. وفي أحيان أخرى يحيل إلى البطلان فيدل على زوال الشيء أو فقدانه فعاليَته وقيمتَه.

3. مفهوم الفساد اِصطلاحًا:

تنوّعت التعاريف الاِصطلاحية المقدّمة لمصطلح "الفساد" بالنظر إلى تعدّد توجهات أصحابها؛ ففي **الشرع الإسلامي** يجمع جمهور الفقهاء على أنّ الفساد هو كلّ سلوك يناقض

ويضادّ تعاليم ديننا السمحة. وقد ركّزت شريعتنا على أنّ فسادَ عبادةٍ كصلاةٍ أو صيام لا يمنعُ قضاءَها، وبشكلٍ عامٍ فالفساد في الإسلام هو ابتعاد الأمر أو الشيء أو العضو عن صورته المعتدلة ابتعادًا كليا أو جزئيًا[1]

هذا من جهةٍ، من جهةٍ هناك اتجاهان في تعريف الفساد؛ **الاتجاه الأول** يعرّفه من **منظور أخلاقي** فيعدّ الفسادَ ظاهرة غير أخلاقية فهو كل سلوكٍ منحرف يمثل خروجًا عن القواعد القائمة سواءً الموروثة أو الموضوعة بهدف تحقيق مصلحة خاصة...أمّا **الاتجاه الثاني** فيعرّفه من المنظور الوظيفي بوصفه ظاهرةً اجتماعيةً تُمكّنُ الفرد من حلّ مشاكله باستعمال التعاملات الفاسدة؛ كتقديم رشوة للموظفين من أجل تجاوز البيروقراطية. وهو ما يتيح لهؤلاء ثراءً سريعًا غير مشروعٍ[2] فالفساد إساءةُ استعمال الوظيفة العامة واستغلال نفوذها لمصلحة الشخص أو جماعته من أجل تحصيل مكاسب خاصة. ومن أبرز ممارساتها الرشوة، الإختلاس...

وهو ما يتقاطع جزئيًا مع ما ورَدَ في **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.** فالاتفاقية تبنت المنهج الوصفي الذي يغطي أشكالا متنوعة من الفساد الموجودة حاليًا. على أنّها لم تقدّم تعريفا فلسفيا أو قانونيًا، وتركت للدول صلاحية التعامل مع أشكال أخرى للفساد

[1] ينظر، بوساق محمد المدني، التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص6.

[2] ينظر، بن مشري عبد الحليم، فرحاتي عمر، الفساد الإداري : مدخل مفاهيمي، جملة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009، ص11.

قد تظهر مستقبلا. وعدم تقديم تعريف محدد للفساد جعلَ الاتفاقية مرنة ومحل قبول لدى الجميع. فالإتفاقية عَرَّفَت وجرَّمت مجموعة الممارسات والمفاهيم كالرشوة وغسيل الأموال... والتي هي في الحقيقة تعريف واقعي مرن قابل للتكييف بين مجتمع وآخر. اومع ذلك على فمفهومُ الفساد واسعٌ بما يستعصي على أن يحويه تعريف جامع مانع...

وغير بعيد عن هذا، نجد **المنظمة العالمية للشفافية** تعرّف الفساد على أنّه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق الكسب الخاص". ولعلّ هذا التعبير يضمّ في ثناياه عدّة عناصر هي:

- ينطبق على كلّ القطاعات: العام، الخاص، المجتمع المدني.
- يشير إلى سوء الإِستخدام النظامي والفردي الذي يتراوح بين الأنشطة غير القانونية والإجرامية
- يغطي الفساد المكاسب المالية وغير المالية (المعنوية).
- يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد وتحويل الموارد في الاتجاه غير المخصص لإِستخدامها.

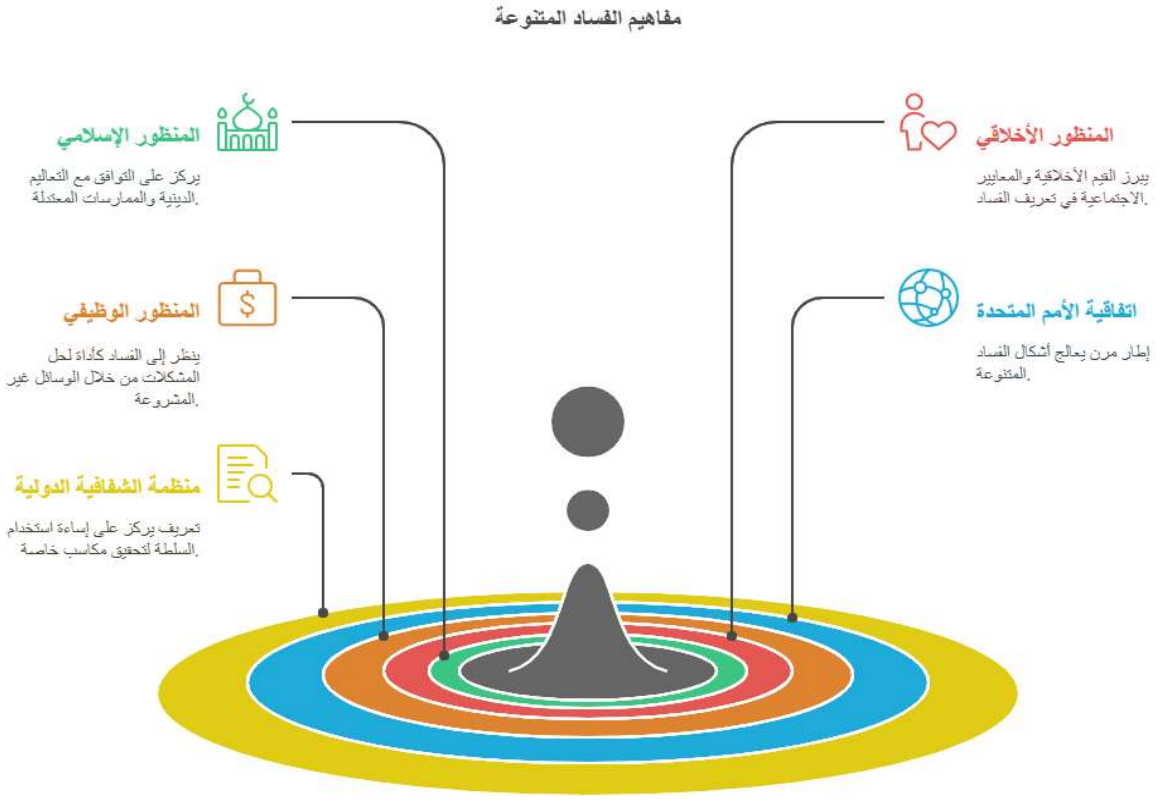

وصفوة القول، واستنادًا إلى جملة التعاريف المذكورة يمكن تلخيص العناصر الأساسية لمفهوم الفساد في:

- ✓ انحراف السلوك عن متطلبات الواجبات الرسمية المقررة في القانون وانتهاكه.
- ✓ إساءة استخدام السلطة أو استغلالها لحساب المصلحة الخاصة.

المحاضرة الثانية: مفهوم الفساد المالي

الهدف الخاص بالدرس:

- أن يتعرّف الطالبُ على تحديدات مفهومية للفساد المالي.

1. معايير تصنيف الفساد:

مصطلح "الفساد" مصطلحٌ إشكاليٌ عُنِيَ به منظّرون كُثُرٌ مختلفو التوجهات والمقاصد؛ ولذلك اختلفت تقسيماتهم أو تصنيفاتهم لأنواع الفساد، تبعًا لتعدد معايير التصنيف نفسها. وهي كثيرة منها مقياس ضخامة **حجم الفساد أو ضآلته** وتبعًا لهذا المعيار صُنّفَ الفسادُ إلى صنفين:[1] **الفساد الكبير** الذي يقترن بأرباب السياسة من الطبقة الحاكمة على اِختلاف رتبهم ومُسمياتهم الوظيفية التي يستغلونها للتلاعب بالقوانين وتطويعها أو صياغتها أو حتى تمرير بعض النصوص التي تخدم مصالحهم الشخصية. وما يميّز هذا النوع اتّساعه وخطورته على اقتصاد الدولة واستقرارها.

[1] ينظر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الفساد آثاره الاجتماعية وسبل مكافحته، نشرية 99/5، الكويت، 1999.

في حين يشير الصنف الثاني –أيْ **الفساد الصغير**– إلى أنماط وسلوكات فردية منحرفة يُقصد بها تحقيق منافع خاصة. لكنّها غير منظمة غالبًا؛ إذ تتمظهر في سرقة أو اِختلاس الموظف لمبلغ مالي أو لغرضٍ (شيء ثمين) مادي، أو تلقيه رشوة لقاءَ تسهيل معاملة معقدة الإجراءات...

ومن المعايير المعتمدة في تحديد أنواع الفساد معيار **طبيعة القطاع** التي يتفرع بمقتضاه نوعان اثنان من الفساد: فساد المؤسسات العمومية التابعة للدولة وفساد المؤسسات الخاصة التي تمتلكها الخوّاص... أمّا من حيث **المجال الذي يندرج تحته الفساد** وهو من أهم معايير تصنيف الفساد؛ النظر إليه طبقًا للميدان الذي ظَهرَ فيه الفساد واستفحل[2] وهو بذلك ينقسم إلى: الفساد المالي والفساد الإداري... وهذا ما سنفصّل فيه القول في محاضرتين متتابعتين؛ فيمايلي تفصيل ذلك:

2. مفاهيم عن الفساد المالي:

اختلفت تعاريف الفساد المالي فمِنَ الدارسين مَنْ يحصرُه في مجمل الخروقات المالية المنحرفة التي تُضادّ القوانين والأحكام التي أقرّتها المؤسسات المالية للدولة لتنظيم حركة

[2] ينظر، مفهوم الفساد وما أنواعه وكيف يمكن مكافحة الفساد– اقتصاد العرب، https://www.economicarab.com/2020/03/Definition-Corruption-Types-Corruption.html

الاقتصاد في البلاد وتعيق نموّ مؤسسات قطاعها العام والخاص؛ لأنّها تتضمن مخالفات صريحة للتعليمات... وهذا بلا شك أعمّ وأشمل تعريف له؛ لأنّه يطوّق الظاهرة من جميع جهاتها؛ فيجمع بين الفساد المنظّم الذي ترتكبه المنظمات والشركات وبين السلوكات الفاسدة التي يقترفها الأفراد بشكلٍ معزول ومستقل، غير أنّه ركّزَ على الفساد العام الذي يظهر على مستوى مؤسسات الدولة وهيئاتها ويتجلى في تجاوز قوانينها والالتفاف عليها.

وقد عرَّف **البنك الدولي للفساد** الفساد بأنّه إساءة توظيف النفوذ العام لتحصيل مصالح خاصة. وهذا التعريف يركز على استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع شخصية؛ ممَّا يؤثر سلبًا على التنمية الإِقتصادية والإِجتماعية ولا ريب.

فيما رَكَّزَ **صندوق النقد الدولي** على تأثير الفساد على الإِستقرار المالي والاقتصادي حينما حَدَّ الفساد بأنَّه سلوكياتٌ تؤدي إلى تشويه السياسات الاقتصادية وتعيق النموّ المستدام.

أمّا **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** فتعتبر الفسادَ تهديدًا للحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية؛ ذلك أنَّه سبب في زعزعة الاستقرار السياسي وعرقلة نمو اقتصاد البلد... والمميَّزُ في هذا التعريف عنايته بتعداد صور الفساد ومظاهره من قبيل: الرشوة، والاحتيال، والاختلاس وأي شكل آخر من أشكال انحراف السلوك الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة.

وذهبت **منظمة الشفافية الدولية** في تعريفها الفساد إلى الحديث عن استغلال النفوذ والمكانة والمنصب من أجل تحقيق مكاسب خاصة. وتركِّز المُنظمة على مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

وإذا ما تتبعنا هذه التعاريف وغيرها نجدها تشترك جميعًا في ثلاثة ملامح هي:

-الفساد سلوك منحرف غرضه تحقيق الكسب الشخصي دونما اهتمام بالضرر الحاصل لفئات المجتمع المختلفة.

-تركيزها كلّها مظاهر الفساد المالي لتشمل: الرشوة والاختلاس والإحتيال، غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية ...

-تلحّ جميع التعاريف على التحذير من التأثيرات السلبية الخطيرة للفساد على الاقتصاد والمجتمع.

المحاضرة الثالثة: مفهوم الفساد الإداري

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يعرف الطالبُ تحديدات الفساد الإداري، ويعدّد خصائصه.

1- الفساد الإداري حدودٌ وتعريفات:

يحيلُ مصطلح "الفساد الإداري" إلى جملة الخروقات الصادرة عن العمّال والموظفين والأعوان الإداريين والتي تحدث عند مزاولتهم مهامهم الوظيفية؛ فتنحرفُ بها عن غايات العمل وأهدافه إلى تحقيق مآرب نفعية خاصة... وتتخذ هذه الانحرافات أشكالا عديدة قد تتعدّى التجاوزات الفردية المعزولة إلى الانتهاكات الجماعية المخطّط لها، والتي يمكن أن تحدّث في مُدَدٍ زمنية طويلة أو على فترات متباعدة[1].

وممّا يُذكر في سياق تعريف هذا النوع من الفساد قولهم: إنّ الفساد الإداري ضرب من السلوك اللاأخلاقي الذي يُقْدِم عليه الموظفون والمسؤولون الإداريون في الهيئات الحكومية والإدارية. على أنّ هذه التجاوزات يمكن أن تحدث في المؤسسات الخاصة أيضًا...

[1] ينظر، مرتضى نوري محمود، الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر 2008، ص10.

ويكاد يجمع علماء الإدارة على تعريف الفساد الإداري بأنه ممارسة شاذة وعمل غير مقبول تُغذّيه مطامع الأفراد في جلب منافع لأنفسهم أو أقاربهم أو عشائرهم أو معارفهم أو أطراف أخرى يستفيدون منها؛ هذه الأطماع مجتمعة أو أحدها تحرّك الفاسدين لاستغلال نفوذهم الوظيفي أو ما يقع تحت سلطتهم الإدارية من عتادٍ أو أموالٍ وتدفعهم إلى اِتّباع أساليب ملتوية وغير قانونية في سبيل القيام بذلك، ولربّما كان الباعث وراء هذه السلوكات ليس تحصيل منافع بل دفع مضار أو عقوبات مستحقة يمكن أن يقع فيها هؤلاء كتخليص الضرائب مثلا... ولا تخفى العواقب الوخيمة للفساد الإداري على اِقتصاد الدولة وخلخلة توازن النظام المالي والإداري وما يُخَلّفه من زعزعة الاِستقرار المجتمعي.

من جهةٍ أخرى، تجدر الإشارة إلى تباين مفهوم الفساد الإداري عن مفهوم الخطأ الإداري في خاصيتيْن اثنتيْن هما: القصدية وضرورة المعالجة. فالفاسدُ إداريًا يتعمّد ممارسة تلك الاِنحرافات غير القانونية واللاأخلاقية التي تتضمن اِستغلال نفوذ الوظيفة رغبةً في كسب منافع خاصة. أمّا المخطئ إداريًا فقد يرتكب المخالفة بشكل عرَضي غير مقصودٍ ولا مخطّط له. فلا يحرص على تلك الخروقات[2]، ولا يرتكبها من أجل غاياته الشخصية؛ بل قد

[2]– ينظر، داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط2، بيروت، لبنان، 2006، ص414.

تكون نتيجةَ جهلٍ أو إهمالٍ أو تقصيرٍ أو نسيانٍ... لكنّها مع ذلك تستوجب العلاج ويستحق المخطئ على إثرها المحاسبة والعقاب على أنّها ليست بدرجة خطورة الفساد الإداري؛ هذا الأخير يعدّ أخطر في تداعياته.

الفساد الإداري مقابل الخطأ

الخاصية	الفساد الإداري	الخطأ الإداري
التعريف	انتهاكات من قبل الموظفين لتحقيق مكاسب شخصية	انتهاك غير مقصود بسبب الجهل
النية	استغلال متعمد للسلطة	انحراف عرضي وغير مخطط له
الدافع	السعي لتحقيق فوائد شخصية أو تجنب العقوبات	نقص الوعي أو الإهمال
العواقب	أثر شديد على الاقتصاد والاستقرار	يتطلب تصحيحًا ومساءلة

2- خصائص الفساد:

تشترك كلّ الممارسات الفاسدة في جملة من السمات يلخّصها الشكل الآتي:

- السرية والالتزام المتبادل بين الأطراف الفاسدة أثناء التفاوض والإتفاق وتدبير الإجراءات التي تستدعيها مصالح هذه الشراكة غير المشروعة.

- التمويه وهو التعتيم والإخفاء واِستغلال الثغرات القانونية.

- خيانة الأمانة التي وُكِلَتْ إلى الأطراف الفاسدة، فضلا عن الإخلال بالواجبات وخرق القوانين...

- تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصالح العامة للشعب والأمة...

المحاضرة الرابعة: أسباب الفساد المالي والإداري

الهدف الخاص بالدرس:

- أن يُحصيَ الطالبُ بواعث الفساد المالي والإداري.

توطئة:

يُرجِعُ المتخصصون العواملَ الكامنةَ وراء ظهور ظاهرة الفساد بنوعيه المالي والإداري، بل وتناميه في أغلب أجهزة الدول ومؤسساتها بشكلٍ خطير ولافت. ولعلّ تلك الأسباب متباينة ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. أسباب إِقتصادية:

-تردي الأداء الإِقتصادي للمؤسسات الحكومية.

-التوزيع غير العادل للثروة بين الشعب والطبقة السياسية النافذة.

- التدني المستمر للقدرة الشرائية عند المواطنين.

-إِنخفاض الرواتب والأجور (مستوى الدخل) وإِرتفاع الأسعار.

-إِنتشار الفقر وإِرتفاع معدلات البطالة، ومحدودية فرص العمل.

-سوء التخطيط والإستغلال الجائر للموارد الطبيعية والبشرية.

_إنتهاك اللوائح والقوانين الإقتصادية والأنظمة المالية.

-الإسراف في إستغلال المال العام، وتبديده.

_تضخّم هيمنة أجهزة الدولة على الأنظمة الإقتصادية.

-حرص المؤسسات الاقتصادية على إضفاء الشرعية على النظام السياسي؛ بتمرير المشاريع ومنح الصفقات، وتوجيه رؤوس المال...ممّا يؤثر سلبًا على التنمية. ويمكن إجمال هذه المعطيات في الصورة الآتية.

2. أسباب اِجتماعية:

- وجود تفاوت في القيم الاجتماعية السائدة وقواعد العمل الرسمية، وجود تقبّل اِجتماعي لبعض الممارسات الفاسدة كالمتاجرة بالمخدرات، التهريب، التهرب الضريبي...
- الثقافة المجتمعية والعادات القبلية والعشائرية التي تقدّس الأفراد وتفرض طرائق تعامل مع أصحاب النفوذ والسلطة.

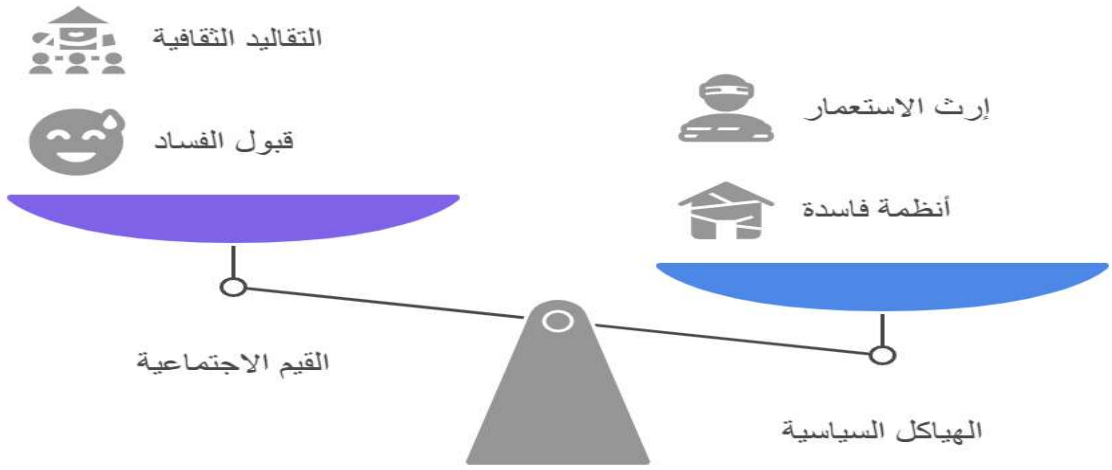

موازنة العوامل الاجتماعية والسياسية في الفساد

- وراثة منظومة إدارية وسياسية متهالكة عن القوى المحتلة تُصعّب عمليات التغيير والإصلاح.

-ارتفاع نسب الجهل والأمية وقلة الوعي بخطورة الفساد.

-ضعف الشعور الوطني، والولاء للأمة.

3. أسباب سياسية:

-ضعف الممارسة الديمقراطية، وشكلية المشاركة في تسيير وإدارة شؤونها العامة.

-حصر السلطات في شخص مسؤول واحد؛ وهو ما يسمّى بالمركزية في التسيير.

_عدم الفصل بين السلطات؛ وتداخل السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية وتلقيها الأوامر منها مع عدم قيامها بواجبها في إشاعة العدالة بين المواطنين؛ من خلال انسحابها من ممارسة

سلطتها الرادعة للمخالفين والفاسدين، ومنح الحقوق بمقتضى الولاء للسلطة السياسية، وليس لذويها وفق مبدإ الاستحقاق والكفاءة؛ سيّما في التعيينات وتقلّد المسؤوليات العليا...

-الإنفراد بالسلطة واِحتكار صناعة القرار السياسي، والسيطرة التامة على مقاليد الحكم وسلب الشعب حرّية الإختيار والمشاركة سياسيًا في اِنتقاء الكفاءات النزيهة لتسيير المؤسسات المختلفة.

-العلاقات المتواشجة بين التشكيلات السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد؛ هذه الأخيرة التي تموّل وتغذّي الممارسات الفاسدة التي تخدم مصالحها.

- تشابك مصالح رجال السلطة السياسية ورجال المال والأعمال أو ما يُعرَف بزواج السلطة والثروة ويقصد به تحالف الفريقين لتحقيق مصالحهم على حساب مصلحة الشعب المستضعَف.

4. أسباب إدارية:

-ضعف مؤسسات الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بمهامها المنوط بها في المتابعة والمحاسبة.

– ضبابية التعليمات وهُلاميتها؛ إذ تكون غالبًا غير مصحوبة بدليل يسهّل تطبيقها وهو ما يفتح أبواب الاجتهاد الشخصي وما يتعبه من اختلافات في تفعيل النصوص على أرض الواقع؛ ومن ثمّ يُرجّح اِحتمال الاِنحراف وحدوث التعسف الإداري وفرض السيطرة...

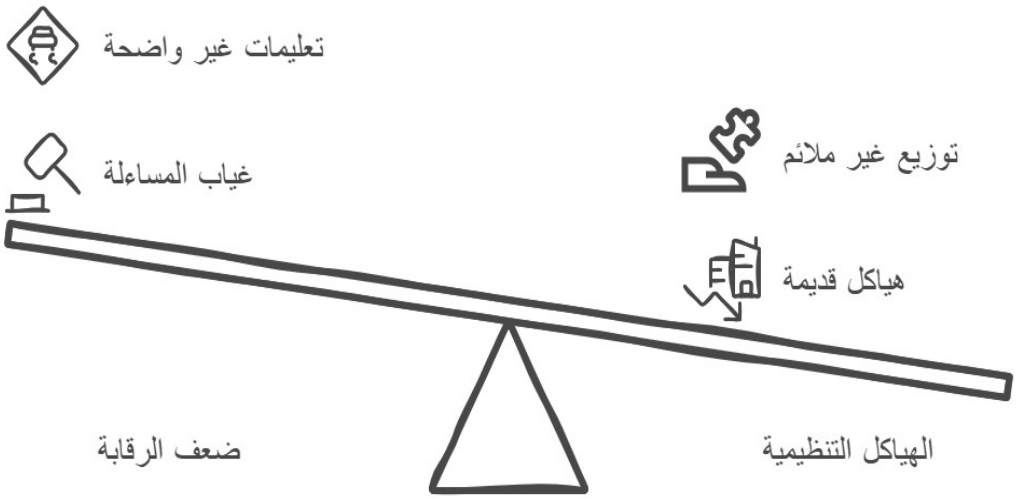

.معالجة أوجه القصور في الإدارة لتعزيز الفعالية

–اِهتراء الهياكل التنظيمية وقِدَمُها بالإضافة إلى عدم صلاحيتها. وكذا تداخل الاختصاصات واِختلاط المسؤوليات والصلاحيات، وتضخيم الجهاز بالعاطلين دون أن تُسنَد لهم مهام

حقيقية أو ما يُسمّى بالبطالة المُقنّعة، وهي عوامل في مجملها تنبي بهشاشة المنظومة الإدارية...[1]

5. أسباب أخلاقية:

تتجلى العوامل الأخلاقية التي تتسبب في ظهور وتنامي ظاهرة الفساد فيما يلي:

[1] ينظر، هاجر موساوي، "الفساد وأخلاقيات العمل"، مطبوعة بيداغوجية لفائدة طلبة السنة الثانية ليسانس قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020 ص25-27.

-هشاشة منظومة القيم عند الموظفين.

-عدم تحكيم الضمير المهني، وخضوع الموظف للأهواء والمطامع الشخصية.

-غياب الوازع الديني.

- ضعف الدور التوعوي للمجتمع الدولي والمدني ومؤسسات التربية والتعليم (المسجد المدرسة، وسائل الإعلام...) [2]

[2] ينظر، قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، الفساد المالي والإداري المفهوم –الأسباب– الآثار_ وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد6، العدد18، كانون الثاني 2014، ص6.

المحاضرة الخامسة: آراءٌ في أسباب الفساد المالي والإداري

الهدف الخاص بالدرس:

- أن يتعرف الطالب على رؤى المتخصصين في تعليل الفساد المالي والإداري.

تمهيد:

تقرَّرَ في المحاضرة السابقة تعدّد أسباب الفساد المالي والإداري؛ وتشعب تلك البواعث في عوامل اِجتماعية وسياسية واِقتصادية وإدارية وقيمية... وهي ما حاولَ المتخصصون حصرَهُ؛ فانقسموا إلى ثلاث مجموعات أو زُمرٍ كبرى تختلف بِاختلاف رؤى وتصورات هؤلاء المنظّرين[1] وهي:

[1]– ينظر، هاجر موساوي، "الفساد وأخلاقيات العمل"، مطبوعة بيداغوجية لفائدة طلبة السنة الثانية ليسانس، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2019-2020، ص23-30.

أسباب الفساد المالي والإداري

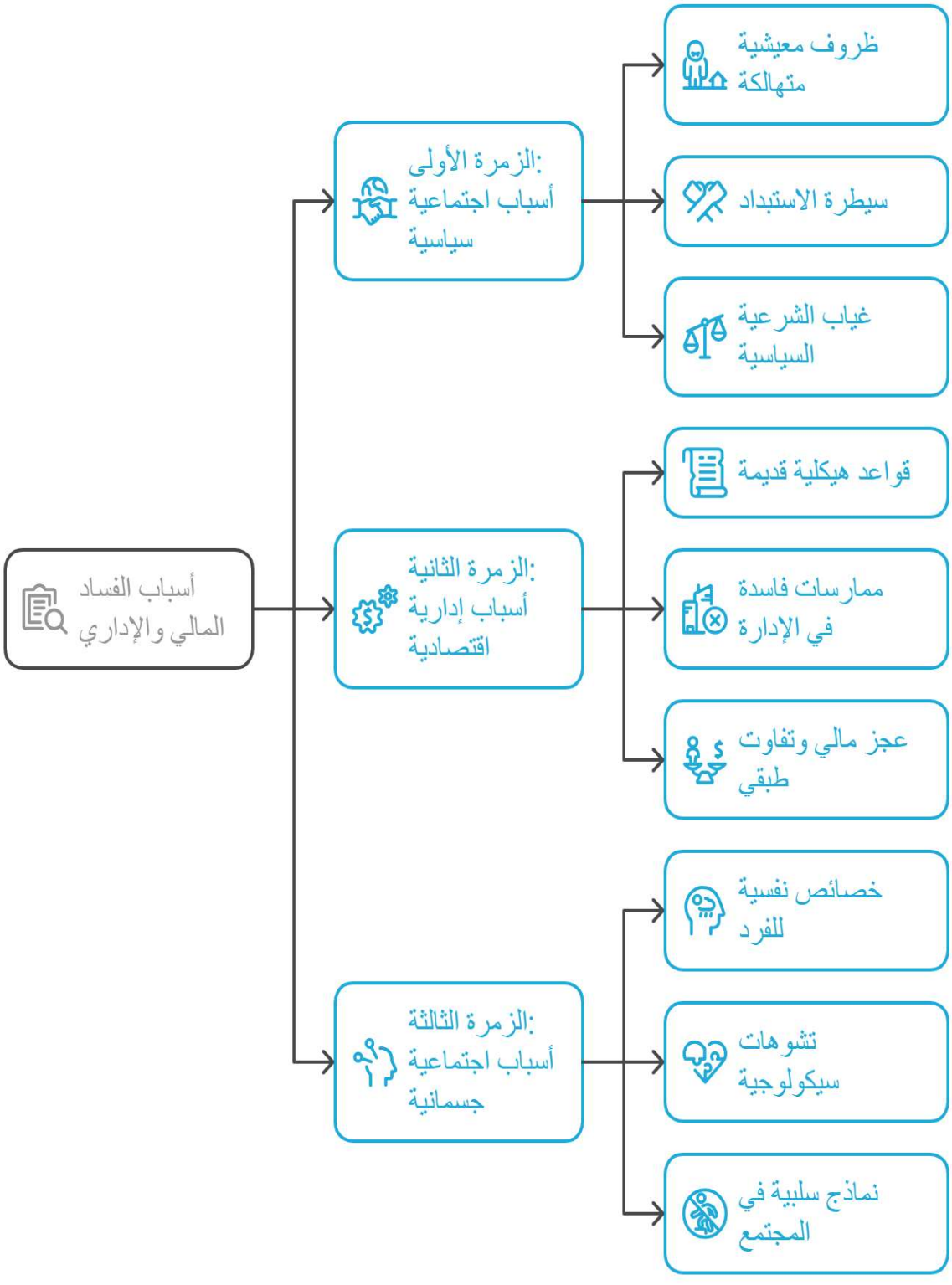

1-الزمرة الأولى: ترى هذه المجموعة أنَّ الفساد المالي والإداري مبعثه بالأساس اِجتماعي سياسي؛ فلولا تلك الظروف المعيشية المتهالكة للأفراد وسيطرة الاِستبداد واِنتشار المظالم وغياب الشرعية السياسية لمَا ظهر الفساد ولما استشرى خطره.

2- الزمرة الثانية: يُعلي أصحابها من خطورة الأسباب الإدارية والاِقتصادية في نشوء الفساد المالي والإداري والترسيخ لمنظومته؛ ذلك أنَّ قِدَمَ القواعد الهيكلية وتجذّر الممارسات الفاسدة في الإدارة العمومية والخاصة ينعكس بشكلٍ مباشر على النظام الاِقتصادي والمالي؛ فترتسم معالم العجز المالي والتفاوت الطبقي بين الفقراء والأغنياء؛ ممّا يوجّه الأفراد إلى تحصيل مصالحهم بغض النظر عن المعايير الأخلاقية القويمة...

3- الزمرة الثالثة:

تجنحُ هذه المجموعة من علماء الإدارة إلى وجهة أخرى في تعليل الفساد المالي والإداري؛ فتوَجّهها إلى بواعث اجتماعية وجسمانية مرتبطة بالعوامل الوراثية؛ فالخصائص النفسية للفرد ومدى صلابته أو هشاشته تنعكس طرديًا على إقباله على الفساد أو إحجامه

عنه. والتشوهات السيكولوجية كثيرا ما تكون سببا في الكثير من التصرفات الخاطئة والتي يُقدِمُ عليها الفاسدون فيُضرون بها أفراد مجتمعهم؛ بسلبهم حقوقهم أو أمانهم ويرسّخون من جهة أخرى لنماذج سلبية فيه يمكن للناشئة محاكاتُها... الأمر الذي ينبي بتأزم الأوضاع أكثر. على أنّ أهل التخصص في الكثير من السياقات يعزّون عوامل الفساد المالي والإداري إلى أسباب متداخلة مركبّة؛ فلا يمكن ترجيح صنف واحد أو صنفين من الأسباب، فالفساد ظاهرة معقدة تنشأ وتتفاقم في ظروف متواشجة.

دورة أسباب الفساد المالي والإداري

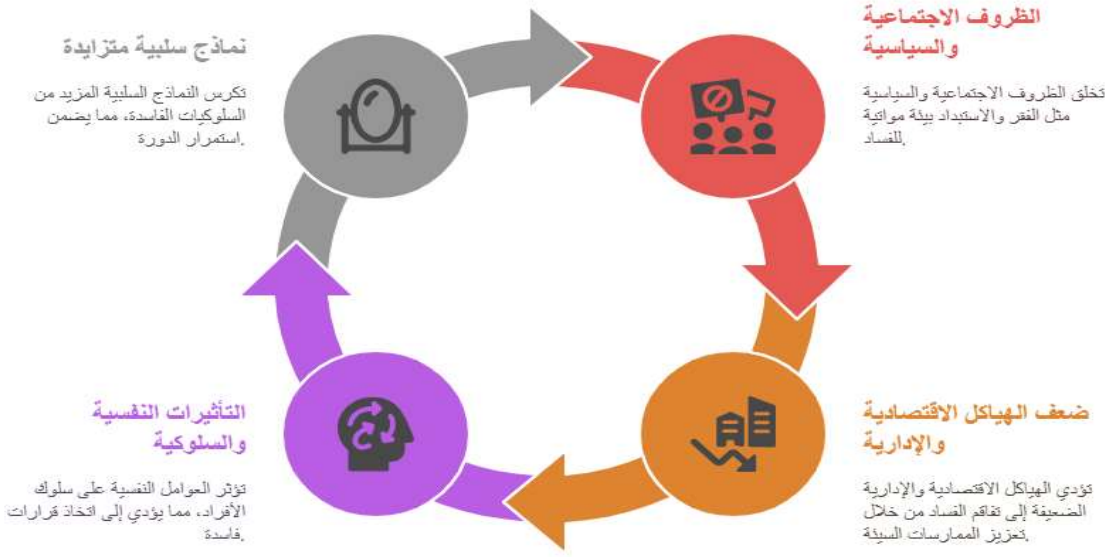

ويبقى هذا الطرح الأخير أقوى من غيره وأظهر.

المحاضرة السادسة: مظاهر الفساد المالي والإداري

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يعدّد المتعلّم مظاهر الفساد المالي والإداري؛ سيّما في قطاع التعليم العالي.

1. مظاهر الفساد المالي والإداري

للفساد تمظهرات وتجليات متعدّدة في واقع الحياة المعيش، ولعلنا في هذه المحاضرة نركّز على ضبط وتقسيم مظاهر الفساد المالي والإداري [1] إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

1. 1. الخروقات التنظيمية:

وهي تلك الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون والعمال المهنيون أثناء تأديتهم مهامَ وظائفهم ومن أهم صورها:

-إمتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، التباطؤ في إنجاز المعاملات؛ ذلك أنّ لامبالاة الموظف العمومي وإستهتاره بالمستفيدين من خدماته، ممّا يضيع حقوقهم... وغالبًا

[1] ينظر، خالفي وهيبة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر كلّ التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص8-9.

ما يحمِل التباطؤ نيّة مُبيّتَةً بِابتزاز المواطنين واِستغلال حاجتهم لتحقيق منافع شخصية كمقابل للتعجيل في تقديم الخدمات المُستَحَقّة.

- الاستهتار بأوقات العمل بالحضور أو الإِنصراف من مقرات الوظائف قبل إتمام النصاب الساعي الواجب على الموظفين. أو استغلال وقت المداومة في مهام لا صلة لها بالعمل كتصفح مواقع التواصل الإِجتماعي أو حتى القراءة أو تلقي زيارات اِجتماعية...

-التماطلُ أثناء أداء الأعمال والتباطؤ فيها كوجه من أوجه التخلي عن المسؤولية.

-إفشاء السر المهني بنقل تفاصيل الإِجتماعات أو حيثيات ووقائع العمل إلى أطراف خارج بيئة العمل أو معلومات شخصية تخصّ الزملاء أو رؤساء العمل يهتك رابطة الإِنسجام العملية؛ وقد صنّفَ المُشرّع الجزائري إفشاء أو محاولة إفشاء أسرار الوظيفة خطأً يستوجب معاقبة فاعله.

– عدم اِعتماد الأهلية والكفاءة معيارًا للتعيين في مناصب المسؤولية وللترقية فيها؛ واِتخاذ الواسطة والعُرف الاِجتماعي أساسًا بديلًا لذلك.

–السلبية: وعدم الاِهتمام بتطوير الذات من خلال إهمال التكوينات والتربصات، والعزوف عن المشاركة في اتخاذ القرار. أو رفض الاِنخراط في الأعمال الجماعية ذات الطابع التشاركي التي تقتضي اِستنفار وتعاوّن جميع أطراف العمل...

2.1. الخروقات السلوكية:

وهي تلك السلوكات والتصرفات التي يقوم بها الموظف فيسيئُ بها إلى وظيفته ويأتي في طليعتها:

-اِنتهاك كرامة الوظيفة؛ سيّما إن كانت ذات قداسة أكثر من غيرها كالتعليم والإمامة مثلا ومن أبرز صور هذا الاِنحراف السلوكي قيام الموظف بالاِغتصاب، أو التحرش، أو السرقة...

-التحيز والمحاباة لطبقة ما ولاِعتبارات عرقية يتمّ تمييز طرف على أطراف أخرى ومنحه امتيازات غير مستحقّة كما هو الحال في منح مشاريع المقاولات ومناقصات الاِستثمار ونحوها... ولا تخفى خطورة ذلك في غرس العداء وتجذير الحقد في النفوس، وما يترتب عنها من آثار سلبية تنعكس على حياة الأفراد والمجتمعات.

تأثير السلوك غير الأخلاقي على بيئة العمل

-المحسوبية: تفضيل الأقارب أو الأصدقاء، لا بسبب كفاءتهم، وإنّما بدافع القرابة ويتجلى ذلك أكثر في المجتمعات المتخلفة ذات الموارد القليلة، أين يتمّ إسناد المسؤوليات وتقلّد الوظائف لأشخاص غير أكفاء؛ الأمر الذي يخفّض من نوعية الخدمات المقدّمة علاوةً على الإنقاص من مستويات الإنتاج.

-الوساطة: تُعرَّف على أنها طلب المساعدة من شخص ذي نفوذ ومركزٍ ومنْ بيده القرار أو المقدرة ممارسة السلطة، لتحقيق مصلحة معينة لصالح شخص لايستطيع تحقيقها بمفرده.

3.1. الخروقات المالية: وهي جملة الإنحرافات المتصلة بتسيير الجوانب المالية [2] للمهنة أو العمل وبيئتها. فيمايلي أبرزها:

- خرق القواعد المالية لمؤسسة العمل؛ ومعلوم أنّ لكل منظومة عمل أصول وقوانين تُدارُ بها ويجب على المنتسبين إليها اِتّباعها.

- تسخير الموظف سلطة وظيفته للانتفاع ماديًا من مهام وظيفته بفرض الغرامات على بعض الأشخاص.

[2] ينظر، محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012- 2013، ص21-27.

– تبديد المسؤولين للمال العام وإنفاقه في غير مصارفه وأوجهه الحقيقية؛ وفي ذلك اِعتداء على الثروة القومية... وتتجلى تمظهراته في السرقة، النهب، تقديم الرخص والإعفاءات من الضرائب للأشخاص والشركات دون وجه حق.

–الرشوة هي مال يُعطى لشخص ذي سُلطة أو مركز مسؤول، لكي يوافق على أمرٍ غير قانوني أو غير شرعي، ولكُلٍّ من الراشي أي الذي يدفع المال، وكذلك المُرتشي عقوبة في الدين وفي القانون، وكذلك إن كان هُناك وسيط بينهما.

-الإبتزاز هو تحصيل عوائد مالية أو معنوية من الأشخاص أو المؤسسات بالضغط والإجبار دون وجه حق... وغالبًا ما يكون ذلك الإكراه مقترنًا بالتهديد بفضح سر من أسرار المبتزّ.

-التزوير يَتَعَلَّقُ بتحريف محتوى الوثائق الرسمية والإدارية بغيةَ الحصول على منافع أو دفع عقوبات متوقعة كتزوير توقيع أو العبث بمعلومات وثيقة بالزيادة أو النقصان أو اِستخراج وثائق لأشخاص لا يسمح لهم القانون بذلك...

2. مظاهر الفساد في مهنة التعليم العالي

يعتبر الفساد يتخذ الفساد في مجال التعليم العالي والبحث العلمي أشكالًا متعددة. تشمل الجوانب الإدارية وإدارة الأموال، بالإضافة إلى الفساد الحاصل في الشقّ الأكاديمي، والتعليمي مما يؤدي إلى تداعيات سلبية على المجتمع ككل. في هذا المحاضرة، نستعرضى أبرز مظاهر الفساد في التعليم العالي والبحث العلمي[3] وتأثيراته على جودة التعليم والمجتمع.

[3] ينظر، سماح محمودي، ميدون مفيدة، مظار الفساد الأكاديمي في الجامعة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي حول آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريعات المغاربية، 4-5ديسمبر 2018، المجلد8، العدد2، ص177-184.

كشف الفساد في التعليم العالي والبحث العلمي

1.2. على صعيد التعليم (البيداغوجيا)

1.1.2. الفساد في القبول والتسجيل:

- قبول الطلاب غير المؤهلين في الجامعات بناءً على الرشاوى أو العلاقات الشخصية بدلاً من الجدارة الأكاديمية.
- تزوير الوثائق أو غيرها من الوثائق المطلوبة للقبول في الجامعات.

1.2.2. الفساد في التقييم والامتحانات:

- قيام بعض الأساتذة أو الموظفين ببيع أسئلة الامتحانات للطلاب، أو تسريبها قبل موعد الامتحان.
- تزوير علامات الطلاب بناءً على الرشاوى أو العلاقات الشخصية، بدلاً من أدائهم الفعلي.
- التحيّز في التصحيح بتفضيل بعض الأساتذة طلابًا معينين على آخرين في تصحيح الإمتحانات، وتقييمهم بناءً على العلاقات الشخصية أو غيرها.
- الإنتحال في البحوث والمشاريع: قيام بعض الطلاب بتقديم بحوث أو مشاريع منقولة من مصادر أخرى دون الإشارة إليها، أو بمساعدة من أشخاص آخرين.
- عدم الإلتزام بمعايير التقييم بشكل عادل وشفاف؛ مما يؤدي إلى ظلم بعض الطلاب.

3.2. الفساد في المناهج والمواد التعليمية:

- تغيير المناهج لصالح جهات معينة من طرف بعض الأساتذة أو المسؤولين لصالح جهات معينة، أو لإدراج معلومات غير دقيقة أو متحيزة.
- بيع بعض الأساتذة الكتب والمواد التعليمية للطلاب بأسعار مرتفعة، بدلاً من الاِعتماد على مصادر متاحة ومجانية.
- عدم تحديث المناهج لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، مما يؤدي إلى تقديم تعليم قديم وغير فعّال.

4.2. الفساد في الإشراف والتوجيه:

- إهمال بعض الأساتذة الطلاب وعدم تقديم الدعم والتوجيه اللازم لهم.
- التحيز في الإشراف على البحوث بتفضيل طلاب معينين في الإشراف على البحوث والمشاريع، بناءً على العلاقات الشخصية أو غيرها.
- استغلال بعض الأساتذة جهد الطلاب في أعمال شخصية أو بحثية لا علاقة لها بالدراسة.

2.2. <u>على صعيد البحث العلمي (الأكاديمي)</u>

- الاِنتحال: نسخ أعمال الآخرين وتقديمها على أنها أعمال أصلية.

- تزوير البيانات: تزييف نتائج البحوث أو تغييرها لتحقيق أهداف معينة.
- شراء الشهادات: الحصول على شهادات علمية مزورة من مؤسسات وهمية.
- بيع الأبحاث: قيام بعض الباحثين ببيع أبحاثهم لآخرين دون الإشارة إلى المصدر.
- الترقيات غير المستحقة: منح الترقيات الأكاديمية بناءً على المحسوبية أو العلاقات الشخصية بدلاً من الجدارة.
- عدم الإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي؛ يشمل ذلك عدم الحصول على موافقة أخلاقية للبحوث التي تتضمن مشاركين بشريين، أو عدم الإبلاغ عن تضارب المصالح.

3.2. على الصعيد الإداري:

- اختلاس الأموال العامة والتلاعب بالميزانيات، وتخصيص الأموال لأغراض غير مشروعة، وتزوير الفواتير.
- الرشاوى والمحسوبية: يتمثل في قبول الرشاوى مقابل القبول في الجامعات، أو الحصول على درجات علمية، أو الترقية، أو منح العقود.
- سوء إدارة الموارد يشمل ذلك عدم تخصيص الموارد بشكل فعال، وإهدار الأموال على مشاريع غير ضرورية، وتعيين موظفين غير مؤهلين.

ختامًا؛ ينبغي الوعي بالتداعيات الخطيرة للفساد على البحث العلمي؛ حيث يؤدي إلى تراجع جودة البحث العلمي، ويتم نشر أبحاث مزورة أو غير موثوقة، ممّا يهدر الموارد البحثية ويمنع إجراء بحوث حقيقية. الأمر الذي يفضي إلى تآكل الثقة في العلم وانهيار مصداقية البحث العلمي، مما يضرّ بالمجتمع ككل؛ إذ تتدنى جودة التعليم فيه، إذ يعقبها تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية؛ لأنّ الجامعة قاطرة التنمية، وهي المسؤول المباشر عن سوق العمل، وأيُّ خللٍ في مخرجاتها يمنع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحاضرة السابعة: آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الإجتماعية.

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يعدّد الطالب الآثار الاجتماعية المترتبة عن الفساد.

تمهيد:

إنّ الحديث عن الآثار المترتبة عن ممارسات الفساد بكلّ أنواعه وتمظهراته، يتيحُ لنا تحديد مدى خطورة هذه الظاهرة؛ ذلك أنّ للفساد آثارًا اجتماعية واقتصادية وسياسية فادحة سيّما عندما يجد البيئات الملائمة والفاسدين من الأشخاص والمؤسسات التي تجعله ينتشر في كل مناحي الحياة ويتغلغل في جميع القطاعات على نحوٍ يُصعّب من عمليات الإصلاح والتنمية خاصةً بالنسبة لتلك الدول المتخلفة التي تدرج خطواتها الأولى في مضمار التقدّم. ولعلّ فهم الآثار الاجتماعية المدمرة لهذه الظاهرة ضروري للغاية، خاصة بالنسبة للطلبة بوصفهم إطارات المستقبل، ليكونوا قادرين على تحليل هذه المشكلة المعقدة واقتراح حلول فعّالة لمكافحتها. في هذه المحاضرة، سنتناول بالتفصيل كيف يؤثر الفساد على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، تاركًا بصمات سلبية عميقة على الأفراد والمجتمعات ككل.

الآثار المترتبة على الفساد

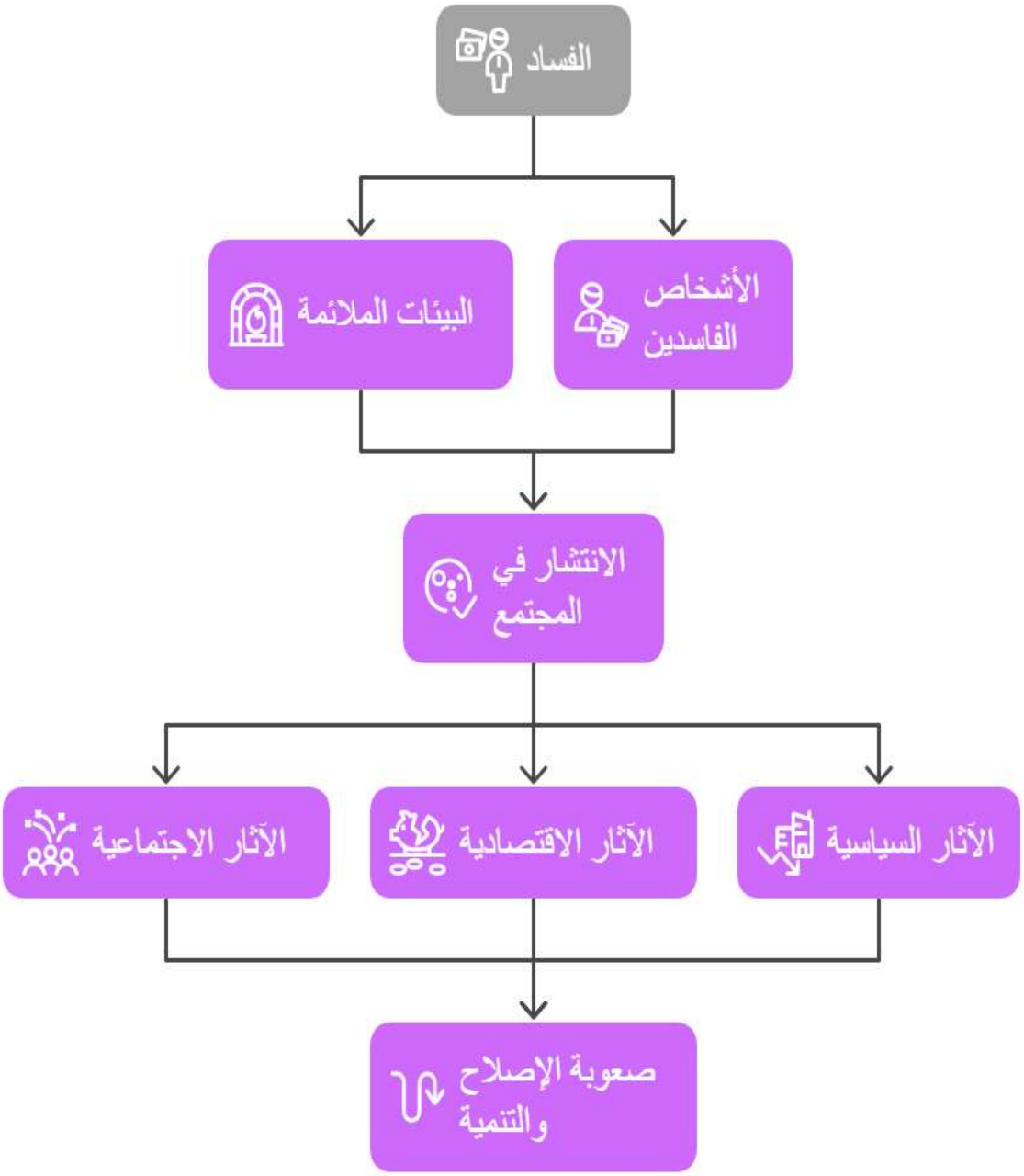

وفيمايلي عرضٌ لآثار الفساد على الصعيد الإجتماعي:

1. الآثار الاجتماعية:

يؤدي اِنتشار الفساد إلى اِنهيار أخلاقيات الوظيفة، فالتصرفات الفاسدة كالمحسوبية والمحاباة واِستغلال المنصب تهدد بشكل مباشر بنية الجهاز الإداري وتُعرقل مَهَمَّتَه عن طريق توظيف واِستغلال الموارد من قبل أفراد غير أكفاء غالبًا؛ ممّا يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطنين في دولتهم وحكومتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية[1] فيغلب على نظرتهم إليها الريبة والشك، معتقدين بأن القرارات تتخذ بناءً على المصالح الشخصية والرشاوى وليس على أساس العدل والكفاءة. هذا التآكل في الثقة يقوض شرعية هذه المؤسسات ويضعف قدرتها على أداء وظائفها بفعالية. وهو ما ينشر بين فئات المجتمع حالةً من الإحباط العام تجعل سلوكهم اليومي مطبوعًا باللامبالاة والتطرف كنتيجة لعدم تكافؤ الفرص وسوء توزيع الدخل والثروات، فالفساد يخلق بيئة من عدم الثقة بين أفراد المجتمع أنفسهم. عندما يرى الناس أنّ هناك من يستغل النفوذ والثروة لتحقيق مكاسب غير مستحقة، ينشأ شعور بالظلم والحقد. هذا يؤدي إلى تفتيت الروابط الإجتماعية، وتقليل التعاون والتكافل، وزيادة اِحتمالية الصراعات والخلافات. كما أنّ استغلال أصحاب السلطة والمال لنفوذهم يُفضي إلى عدم تحقيق العدالة الإجتماعية؛ إذ تزداد الفجوة بين الفقراء والأغنياء،

[1] – هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص98.

فتختفي أشكال المساواة لصالح النخبة الفاسدة.ويزداد الفقراء والمستضعفون فقرًا وتهميشًا على كل الأصعدة.

يشير رأس المال الاجتماعي إلى شبكات العلاقات والثقة والمعايير المشتركة التي تسهل التعاون والتنسيق داخل المجتمع. في حين الفساد يعمل على تدمير هذا الرأسمال من خلال تقويض الثقة، وتشجيع الإنتهازية الفردية على حساب المصلحة العامة، وإضعاف الشعور بالإنتماء للمجتمع؛ لأنّه يؤدي بشكل مباشر إلى إضعاف الطبقة الوسطى التي تعتبر صمام أمان واستقرار للمجتمع؛ من خلال حرمانها من الفرص الاقتصادية العادلة، وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة للرشاوى والمحسوبية، مما يدفع الكثيرين للانزلاق نحو خط الفقر. ويزيد من تهميش الفئات الأكثر ضعفاً (الفقراء، وكبار السن والأقليات) التي غالبًا ما تكون الأكثر تضررًا من الفساد. فهم أقل قدرة على دفع الرشاوى أو الحصول على الخدمات الأساسية عندما تسود المحسوبية والواسطة.

وممّا ينتج عن الفساد أيضا انحراف المنظومة القيمية للأفراد وللمجتمع كلّه؛ وزعزعة القيّم الأخلاقية الإيجابية كالصدق والأمانة والإخلاص والمساواة والعدل فيؤثر ذلك على روح المبادرة والإبتكار والمواطنة والبحث عن المنفعة العامة، وترسيخ حب الذات والأنانية والسعي وراء تحقيق المنفعة الشخصية[2] الأمر الذي يؤدي حتما إلى التشكيك في فعالية القانون. كما أنّ إفلات المفسدين من العقاب والمساءلة القانونية أحد أخطر الآثار الإجتماعية للفساد

[2]– أحمد مصطفى محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012 ص50.

عندما يتم التستر على المتورطين في قضايا الفساد أو التلاعب بالإجراءات القضائية لصالحهم، يشعر الأفراد بأن القانون لا يطبّق على الجميع بالتساوي؛ ممّا يقوض مبدأ سيادة القانون عندما يرى الناس أن الفاسدين لا يحاسبون، فإن ذلك يشجع على انتشار ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يصبح الفساد أمرًا مقبولًا أو حتى ضروريًا لتحقيق المصالح. ومن جهة أخرى فالفساد يمكن أن يتغلغل في نظام العدالة نفسه، من خلال رشوة القضاة والمحامين والمسؤولين عن إنفاذ القانون. هذا يؤدي إلى إصدار أحكام غير عادلة، وحماية المجرمين، وضياع حقوق الضحايا. ممّا يفضي إلى تآكل نظام العدالة.

إنّ انتشار الفساد في مؤسسات الدولة يحول دون قيامها بمهمتها الأساسية في النهوض بشؤون التنمية الشاملة؛ من خلال تشجيع الإِستغلال غير المسؤول للموارد الطبيعية، وتجاهل الإِعتبارات البيئية، وتفضيل المكاسب قصيرة الأجل على المصلحة العامة طويلة الأجل. وهو ما يؤدي طردًا إلى إهمال مشاريع البنية التحتية، يعيق تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضرورية للتنمية، أو يؤدي إلى تنفيذها بشكل سيء وبجودة متدنية نتيجة للمحاباة والرشاوى في العقود، فيؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وجودة الحياة ونمط المعيشة التي يحياها المواطن. هذا فضلا عن تأثير الفساد المباشر والسلبي على نوعية الخدمات الصحية والتعليمية المُقدَّمة وغالبا ما توصف هذه الأخيرة بالرديئة والمتدنية؛ عندما يتم اختلاس الأموال المخصصة لقطاعي التعليم والصحة، فإن ذلك يؤدي إلى تدهور جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. يصبح التعليم أقل فعالية، والرعاية الصحية غير كافية، مما

يؤثر سلبًا على التنمية البشرية والإنتاجية في المجتمع. وهو ما يُحوِج المواطن إلى زيادة نفقاته على هذه المتطلبات الضرورية، وفي أسوأ الأحوال يمكن أن تدفعه حاجته إلى ممارسة الفساد كالرشوة، المحسوبية ...

ومن أسوأ المشكلات التي يخلقها انتشار الفساد غياب المناخ المناسب للاِستثمار، ممّا يشكل عامل طرد للمقاولة الفردية التي لا تجد شروط العمل والإنجاز بالنظر إلى شيوع الممارسات الفاسدة بأنواعها ممّا يجعل المقاولين يتراجعون عن الاستثمار، ويفضلون نقل مشاريعهم ورؤوس أموالهم إلى أماكن تقدّم فرصًا وتسهيلاتٍ أفضل؛ وهو ما يجعل الوطن يخسر هذه الكفاءات البشرية والموارد المالية والاقتصادية.

يُولِّدُ الفساد الاِضطرابات الاِجتماعية والعنف عندما يشعر الأفراد بأن النظام فاسد ولا يوفر لهم فرصًا عادلة لتحسين حياتهم، فإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة الإحباط واليأس، مما قد يدفعهم إلى تبني سلوكيات عنيفة أو الانخراط في احتجاجات واضطرابات اجتماعية. كما يمكن أن ينتج عن شيوع الفساد ظهور مشكلات اجتماعية أخرى على غرار اِستهلاك المخدرات أو الإتجار فيها... أو إلى ظواهر أخطر من ذلك كالهجرة غير الشرعية... وكلها وليدة اليأس الناتج عن الفساد وعدم توفر الفرص الذي يدفع الشباب المتعلم والمؤهل إلى الهجرة بطريقة غير قانونية بحثًا عن حياة أفضل في أماكن أخرى، ممّا يؤدي إلى خسارة الكفاءات الوطنية وتفاقم المشكلات الاِجتماعية.

ختامًا، لقد استعرضنا في هذه المحاضرة الآثار الاجتماعية المتعددة والمتداخلة للفساد المالي والإداري. من تآكل الثقة إلى تعميق الفوارق، ومن تقويض العدالة إلى تدهور الخدمات، وصولًا إلى توليد الاِضطرابات الاجتماعية، يتضح لنا أن الفساد وباء اجتماعي يهدد اِستقرار المجتمعات وتقدّمها.

المحاضرة الثامنة: آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاِقتصادية

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يعدّد الطالب الآثار الاِقتصادية المترتبة عن الفساد.

تمهيد:

لا يخفى على أحد أنّ الفساد المالي والإداري يمثل عائقًا كبيرًا أمام التنمية الاِقتصادية والاِزدهار. إنّه ليس مجرد مخالفة قانونية أو سلوك غير أخلاقي، بل هو مِعْوَل هدمٍ يقوّض أسس الاقتصاد السليم ويستنزف موارده ويشوه آليات السوق. في هذه المحاضرة، سنتعمق في تحليل الآثار الاقتصادية المدمرة لهذه الظاهرة، ونستعرض كيف تؤثر على النمو والاِستثمار والتنافسية والتنمية المستدامة. إنّ فهم هذه التداعيات أمر بالغ الأهمية لتقييم الأضرار الناجمة عن الفساد واِقتراح سياسات فعّالة لمكافحته وتعزيز الشفافية والنزاهة في الأنظمة الاِقتصادية.

تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية

إعاقة النمو الاقتصادي

يقلل من كفاءة الاستثمار ويؤخر النمو المستدام

تشويه آليات السوق

يشوه المنافسة العادلة ويشجع على احتلال الريع

التأثير على المالية العامة

يقلل من الإيرادات الحكومية ويزيد من الإنفاق غير الضروري

إضعاف المؤسسات

يضعف سلطة القانون والمؤسسات الرقابية

التأثير على التجارة الدولية

يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر ويزيد من تكاليف التجارة

1. إعاقة النمو الاِقتصادي وتقويض التنمية:

- **سوء تسيير الموارد:** الفساد يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو مشاريع غير منتجة أو ذات جدوى اِقتصادية ضعيفة؛ وذلك بسبب الرشاوى والمحسوبية والمصالح الخاصة. هذا التخصيص الخاطئ للموارد يقلل من كفاءة الاِستثمار ويؤخر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- **اِنخفاض الاِستثمار المحلي والأجنبي:** يُشكّل الفساد بيئة طاردة للاستثمار. فالمُستثمِرُون يترددون في ضخ أموالهم في اِقتصادات تسودها الرشاوى وعدم اليقين وتغيّر القوانين بشكل مزاجي. فغياب المناخ الداعم للاِستثمار يؤدي إلى نقص في رؤوس الأموال، وتباطؤ في خلق فرص العمل، وتراجع في الإنتاجية.
- **زيادة تكاليف الأعمال:** يفرض الفساد تكاليف إضافية على الشركات ورجال الأعمال في شكل رشاوى ومدفوعات غير قانونية لتسهيل الإجراءات أو الحصول على الموافقات. هذه التكاليف تزيد من أسعار السلع والخدمات، وتقلل من القدرة التنافسية للشركات، وتعيق نموّها وتوسّعها.

- **تأخير أو إلغاء المشاريع التنموية** :غالبًا ما تعمد الفئة الفاسدة إلى تبديد المال العام واستنزاف خزينة الدولة في إبرام الصفقات الخاسرة والمشاريع الوهمية وترحيل رؤوس

الأموال إلى البنوك الخارجية. فيؤدي ذلك إلى تأخير أو حتى إلغاء المشاريع التنموية الحيوية، مثل مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة. هذا يحرم الإقتصاد والمجتمع من الفوائد المتوقعة من هذه المشاريع ويعيق تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

2. تشويه آليات السوق والتنافسية:

- **المنافسة غير العادلة:** يمنح الفساد ميزة غير مستحقة للشركات والأفراد الذين يدفعون الرشاوى أو يتمتعون بنفوذ وعلاقات خاصة. هذا يشوه المنافسة العادلة ويقضي على فرص الشركات ذات الكفاءة والإنتاجية؛ ممّا يضعف الإبتكار ويقلّل من جودة المنتجات والخدمات.
- **احتلال الريع والبحث عنه:** يشجع الفساد على ما يعرف بـ "احتلال الريع–Rent) " (seeking، حيث يسعى الأفراد والشركات إلى استغلال النفوذ السياسي والإداري للحصول على مكاسب غير مستحقة دون إضافة قيمة حقيقية للاقتصاد. هذا يحول الموارد والجهود من الأنشطة الإنتاجية إلى أنشطة البحث عن الريع، ممّا يقلل من الكفاءة الاقتصادية[1].
- **تضخم الأسعار**: يمكن أن يؤدي الفساد في عمليات الشراء الحكومي والمشاريع العامة إلى التهاب الأسعار بشكل مصطنع؛ حيث يتم دفع مبالغ أعلى من القيمة الحقيقية

[1]كمال أمين الوصال، الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية. *مجلة التجارة والتمويل. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر*, 2008، المجلد28، العدد2، ص193–208.

للسلع والخدمات. هذا يستنزف المال العام ويضعف القدرة الشرائية للمواطنين. ومن جهة أخرى فإنّ تضخيم الأسعار له علاقة طردية بالفساد؛ ذلك أنّه كلّما زادت العمولات المدفوعة لتسهيل الحصول على تسهيلات، ارتفعت قيمة المنتَجِ أو الخِدمة المقدّمة للمستهلك البسيط...

- **توزيع غير فعال للموارد:** يؤدي الفساد إلى توزيع الموارد الإقتصادية بشكل غير فعّال؛ حيث تذهب الإستثمارات إلى القطاعات التي توفر فرصًا أكبر للفساد بدلاً من القطاعات ذات العائد الإقتصادي والإجتماعي الأعلى.

3. التأثير على المالية العامة والاستقرار الاقتصادي الكلي:

- **تآكل الإيرادات الحكومية** يؤدي التهرب الضريبي والتهريب والفساد في الجمارك والمؤسسات الحكومية الأخرى إلى تآكل الإيرادات الحكومية. هذا يقلل من قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة والاستثمار في البنية التحتية والبرامج الاجتماعية.
- **زيادة الإنفاق الحكومي غير الضروري:** غالبًا ما يرتبط الفساد بزيادة الإنفاق الحكومي غير الضروري أو الموجه نحو مشاريع ذات قيمة اقتصادية منخفضة، مما يؤدي إلى هدر المال العام وزيادة الدين الحكومي.

- **عدم الإستقرار المالي والإقتصادي:** يمكن أن يؤدي الفساد المستشري إلى عدم الإستقرار المالي والإقتصادي؛ حيث يفقد المستثمرون الثقة في الاقتصاد، وتتذبذب أسعار الصرف، وترتفع معدلات التضخم.
- **أزمات إقتصادية:** في الحالات القصوى، يمكن أن يكون الفساد أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى أزمات إقتصادية حادة، خاصة عندما يرتبط بسوء إدارة الديون العامة والموارد الطبيعية.
- **إغراق مؤسسات الدولة في الديون الخارجية** كنتيجة لارتفاع الواردات وقلة الصادرات؛ ممّا يجعل الميزان التجاري عاجزًا والدولة غير قادرة على تغطية نفقاتها الأساسية. وهو ما يوقعه تحت طائلة المديونية لسنوات قادمة.

4. إضعاف المؤسسات الاقتصادية والقانونية[2]:

- **تآكل سلطة القانون:** عندما يفلت الفاسدون من العقاب، يضعف مبدأ سيادة القانون، وهو أساس أي اقتصاد سوقي فعال. هذا يخلق بيئة من عدم اليقين وعدم الاستقرار، مما يثبط الاستثمار والنمو.

[2] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*، 2015، ص552-581.

- **ضعف المؤسسات الرقابية:** يمكن أن يؤدي الفساد إلى إضعاف المؤسسات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد وضمان الشفافية والمساءلة. عندما تكون هذه المؤسسات فاسدة أو غير فعالة، يصبح من الصعب كشف الفساد ومعاقبة مرتكبيه.
- **عدم فعالية السياسات الاقتصادية:** يمكن أن يقوض الفساد فعالية السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار. فإذا كانت هذه السياسات تخضع للتلاعب والمصالح الخاصة، فإنها لن تحقق الأهداف المرجوة.

5. التأثير على التجارة الدولية والقدرة التنافسية العالمية:

- **صعوبة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** :كما ذكرنا سابقًا، يعتبر الفساد عائقًا رئيسيًا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا والمعرفة.
- **ارتفاع تكاليف التجارة** :يمكن أن يزيد الفساد في الجمارك والموانئ والإجراءات التجارية الأخرى من تكاليف التجارة ويقلل من القدرة التنافسية للشركات الوطنية في الأسواق العالمية.
- **العقوبات الدولية** :قد تتعرض الدول التي ينتشر فيها الفساد لعقوبات اقتصادية دولية أو قيود على التعاملات التجارية، مما يزيد من عزلتها الاقتصادية ويضر بنموها.

إجمالًا؛ فقد استعرضنا في هذه المحاضرة كيف أن الفساد المالي والإداري يمثل تهديدًا خطيرًا للاقتصاد الوطني؛ لأنّه يستنزف الموارد، ويشوه الأسواق، ويقوّض المؤسسات ويعيق النمو والتنمية. إنَّ فهم هذه الآثار الاِقتصادية المُدمِّرة هو الخطوة الأولى نحو إيجاد حلول فعالة لمكافحة هذه الآفة، واقتراح سياسات اقتصادية رشيدة تعزز الشفافية والمساءلة والنزاهة، وتساهم في بناء اقتصاديات قوية ومستدامة تخدم مصالح جميع أفراد المجتمع.

المحاضرة التاسعة: آثار الفساد المالي والإداري على السياسة

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يلخّص الطالب الآثار المترتبة عن الفساد على الصعيد السياسي.

تمهيد:

إنَّ العلاقة بين الفساد المالي والإداري والسياسة هي علاقة متشابكة ومعقدة، تتجاوز مجرد مخالفات قانونية أو تجاوزات أخلاقية. فالفساد ليس مجرد "بقعة سوداء" في النظام السياسي، بل هو آفة مستشرية يمكن أن تقوض أسس الحكم الرشيد، وتشوه العملية الديمقراطية، وتهدد استقرار الدول. في هذه المحاضرة، سنتعمق في تحليل كيف يؤثر الفساد المالي والإداري بشكل جوهري على مختلف جوانب السياسة، ونستعرض تداعياته على المؤسسات، والعمليات، والثقافة السياسية في سياقاتنا الإقليمية. ويمكن تلخيص هذا على النحو الآتي:

تأثير الفساد على السياسة

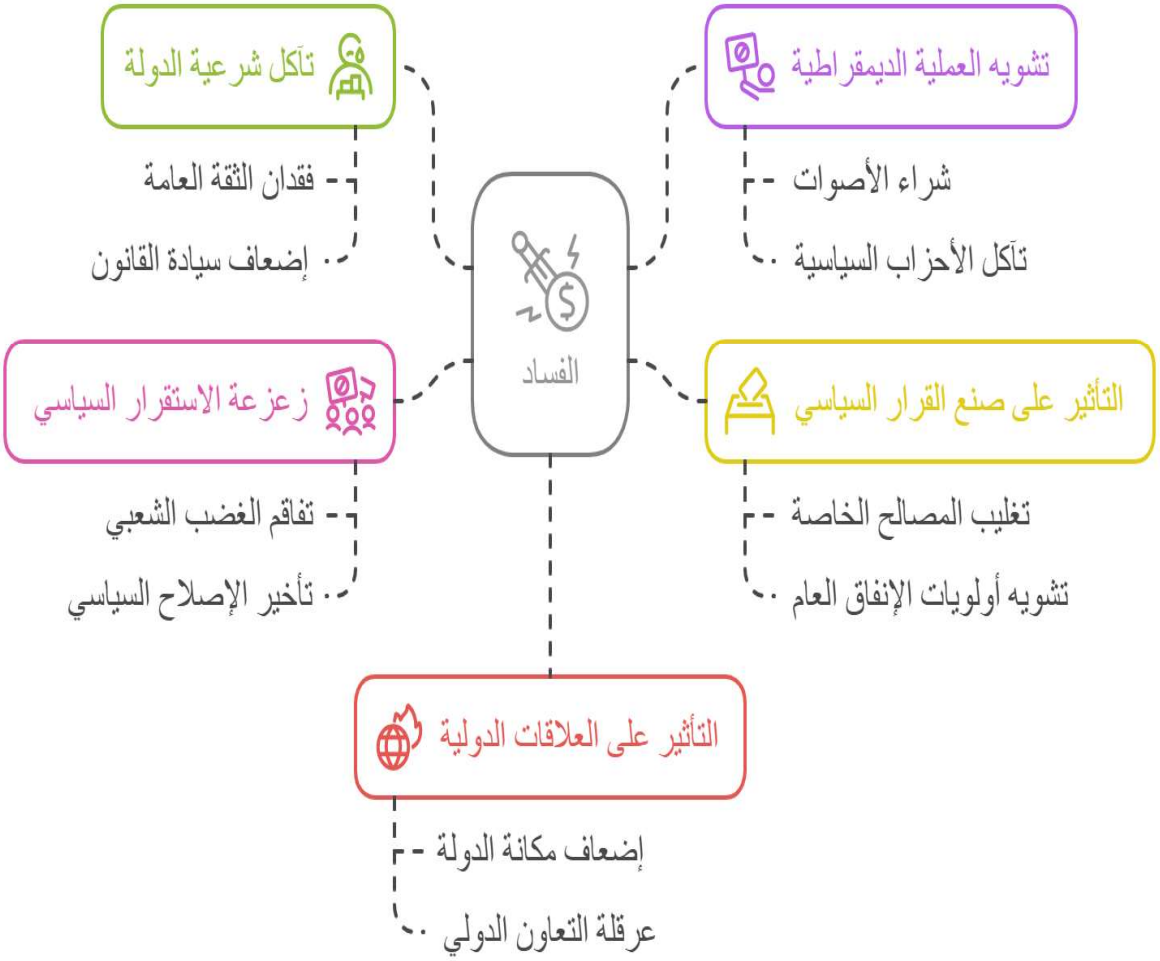

1. تآكل شرعية الدولة والمؤسسات السياسية:

- **فقدان الثقة العامة** :عندما ينتشر الفساد في أروقة السلطة، يفقد المواطنون ثقتهم في الحكومة، والبرلمان، والقضاء، والأحزاب السياسية. هذا التآكل في الثقة يقوض شرعية

النظام السياسي برمته. وقد أشار "إبن خلدون" في (المقدمة) مبكرًا في تحليلاته عن أسباب ضعف الدول وتفككها إلى دور الفساد في تقويض سلطة الدولة.

- **إضعاف سيادة القانون** :الفساد ينقض مبدأ سيادة القانون عندما يتم التغاضي عن جرائم الفاسدين أو التلاعب بالإجراءات القانونية لحمايتهم. هذا يخلق شعورًا بالظلم وعدم المساواة أمام القانون، ويضعف سلطة الدولة وقدرتها على فرض النظام.

2. تشويه العملية الديمقراطية والانتخابات:

- **شراء الأصوات والتأثير غير المشروع** :يمكن للمال الفاسد أن يلعب دورًا حاسمًا في الانتخابات من خلال شراء الأصوات، وتمويل الحملات الانتخابية بشكل غير قانوني، والتأثير على وسائل الإعلام. هذا يشوه إرادة الناخبين ويؤدي إلى وصول أشخاص غير مؤهلين أو فاسدين إلى المناصب السياسية.
- **تآكل الأحزاب السياسية** :يمكن للفساد أن يتغلغل في الأحزاب السياسية نفسها، حيث يصبح الولاء للمال والنفوذ أقوى من الولاء للأيديولوجيا والمبادئ. هذا يضعف دور الأحزاب كمؤسسات تمثيلية حقيقية ويعيق تطور نظام حزبي ديمقراطي فعال.

3. التأثير على صنع القرار السياسي والسياسات العامة:

- **تغليب المصالح الخاصة** :عندما يكون الفساد مستشريًا، يصبح صنع القرار السياسي خاضعًا للمصالح الخاصة لفئة قليلة من الأفراد أو الجماعات المرتبطة بالسلطة والثروة. يتم تجاهل المصلحة العامة وتوجيه السياسات لخدمة هذه المصالح الضيقة.
- **تشويه أولويات الإنفاق العام** :يمكن للفساد أن يؤدي إلى توجيه الإنفاق العام نحو مشاريع وهمية أو غير ضرورية تدر أرباحًا غير مشروعة على المتورطين في الفساد، على حساب المشاريع الحيوية التي تخدم اِحتياجات المواطنين.

4. زعزعة الاستقرار السياسي وتأجيج الاضطرابات الاجتماعية:

- **تفاقم الغضب الشعبي** هذا يمكن أن يؤدي إلى احتجاجات واضطرابات اجتماعية تهدد الاستقرار. إنّ تراكم المشاكل الإجتماعية وانعدام التنمية الإقتصادية وغياب المنظومة الأمنية يخلق حالة من فقدان الشرعية للسلطة الحاكمة من وجهة نظر المواطنين؛ عندما يشعر هؤلاء بأن النخب السياسية تستغل السلطة لتحقيق مكاسب شخصية على حسابهم، يتفاقم الغضب الشعبي والاستياء من النظام السياسي؛ ولذلك تلجأ أغلب الشعوب المضطهدة إلى الشارع من أجل التعبير عن حالتها المزرية، وربّما جنحت إلى العنف

ورفع السلاح واستعمال القوة... وكثيرا ما يتم قمعها مقابل إجراءات ترقيعية لا تستهدف إحداث الإصلاح الحقيقي[1].

- **تأخير الإصلاح السياسي** :غالبًا ما يقاوم المستفيدون من الوضع القائم أي محاولات للإصلاح السياسي ومكافحة الفساد؛ لأن ذلك يهدد مصالحهم ونفوذهم. فيقفون في وجه محالات الإصلاح بل ويقومون بتأخير أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي وتكريس الأنظمة القائمة على المحسوبية والفساد.

5. التأثير على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

- **إضعاف مكانة الدولة:** يمكن للفساد المستشري أن يضعف مكانة الدولة على الساحة الدولية ويقلل من مصداقيتها في التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
- **عرقلة التعاون الدولي:** قد تتردد الدول والمنظمات الدولية في تقديم المساعدات أو الاستثمارات للدول التي تعاني من مستويات عالية من الفساد خوفًا من تبديد هذه الموارد أو استغلالها بشكل غير مشروع.

[1]- ينظر، حسين عليوي ناصر الزبادي، الفساد المالي و الإداري في العراق رؤية جغرافية – سياسية مركز الرافدين للحوار، بيروت / النجف الأشرف، 2023، ص120-121.

- **تأثير سلبي على السياسة الخارجية:** يمكن أن يؤثر الفساد على أولويات السياسة الخارجية للدولة، حيث قد يتم التركيز على تحقيق مصالح شخصية أو فئوية بدلاً من المصالح الوطنية العليا[2].
- **التدخلات الأجنبية:** يعدّ تشكل النخب السياسية من العناصر الفاسدة بذرة لظهور قوّة نافذة متسلطة معيقة للتنمية وللإصلاح؛ ممّا يولّد صراعات على السلطة داخليًا من شأنها التعجيل بتفكك الدولة إذا ما كثرت الاِعتصامات الشعبية والإضرابات وأعمال الشغب والفوضى؛ ولاشك أنّ القوى الخارجية ستستغل ذلك جيّدا للتصعيد من حالة عدم الاِستقرار السياسي والأمني.

[2]– ينظر، إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاِقتصادية والاِجتماعية في بلدان مختارة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاِقتصاد، جامعة كربلاء، 2009، ص58–60.

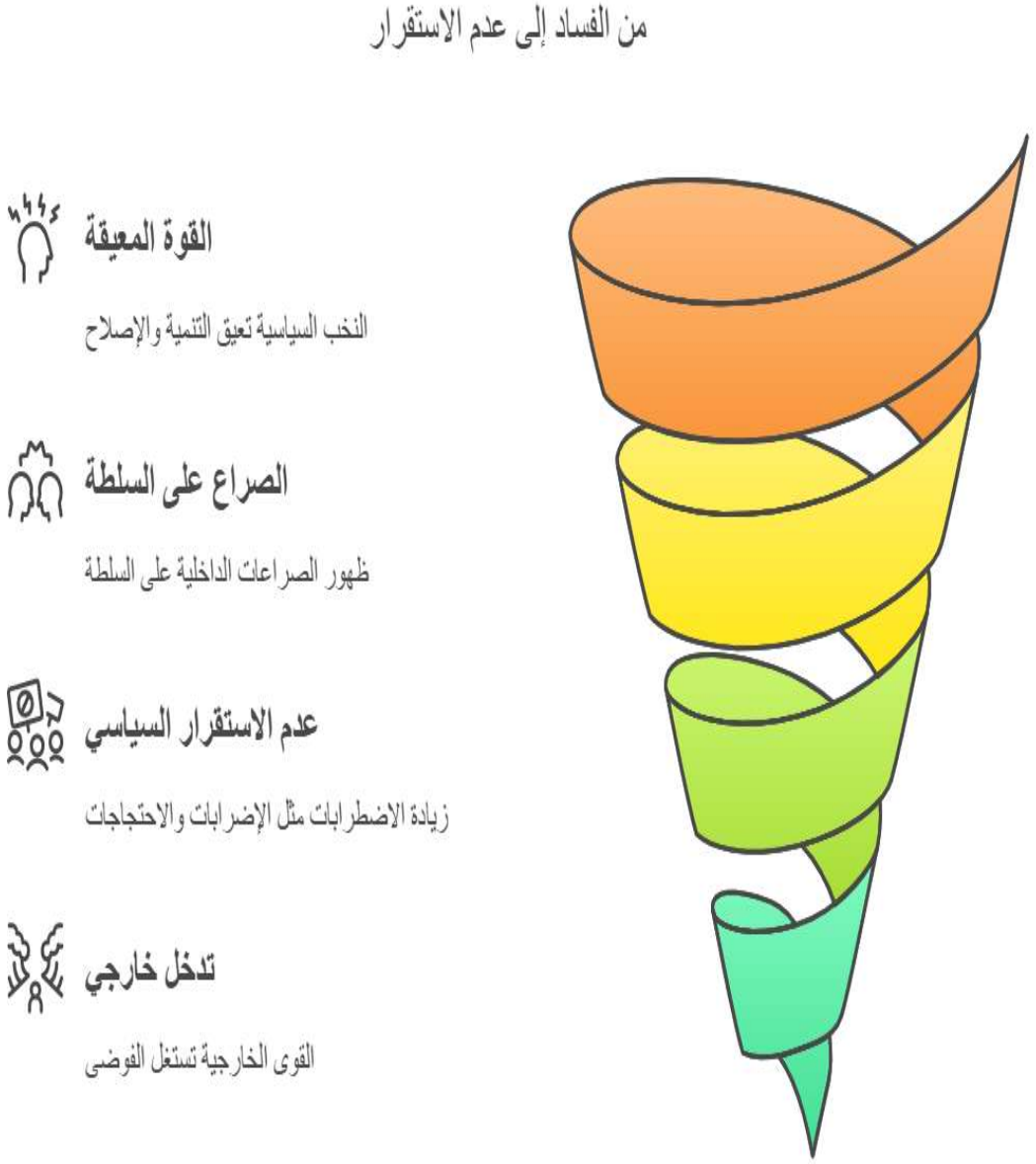

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى اختلاف الفساد في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة؛ ففي الأولى يشكّل الفساد ممارسةً عرضية يُعاقَب فاعلوها مهما كانت صفتهم أو مكانتهم. في حين يتحول الفساد في الدول المتخلفة إلى ظاهرة متجذرة يكرّس لها الهيكل السياسي المنظّم... الأمر الذي يصعّب من مهمة مكافحته.

المحاضرة العاشرة: الدور الدولي لمحاربة الفساد المالي والإداري

الهدف الخاص بالدرس: أن يتعرف الطالبُ على جهود المنظمّات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الفساد.

تمهيد:

يجمع المجتمع الدولي على أنّ الفساد المالي والإداري ليس مجرد مشكلة محلية أو إقليمية، بل هو تحدٍ عالميٌ عابرٌ للحدود الوطنية، تتطلب مواجهته تضافر جهود دولية منسقة. فتدفق الأموال غير المشروعة، وتورط شبكات الفساد العابرة للقارات، وتأثير الفساد على التنمية المستدامة والأمن العالمي، كلها عوامل تستدعي استجابة دولية قوية وفعالة. في هذه المحاضرة، سنتناول بالتفصيل الدور الذي تلعبه مختلف الجهات الدولية – من منظمات دولية وحكومات إلى منظمات غير حكومية – في مكافحة هذه الآفة، مع تسليط الضوء على الآليات القانونية والسياسات والاستراتيجيات المعتمدة في هذا الصدد.

دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد

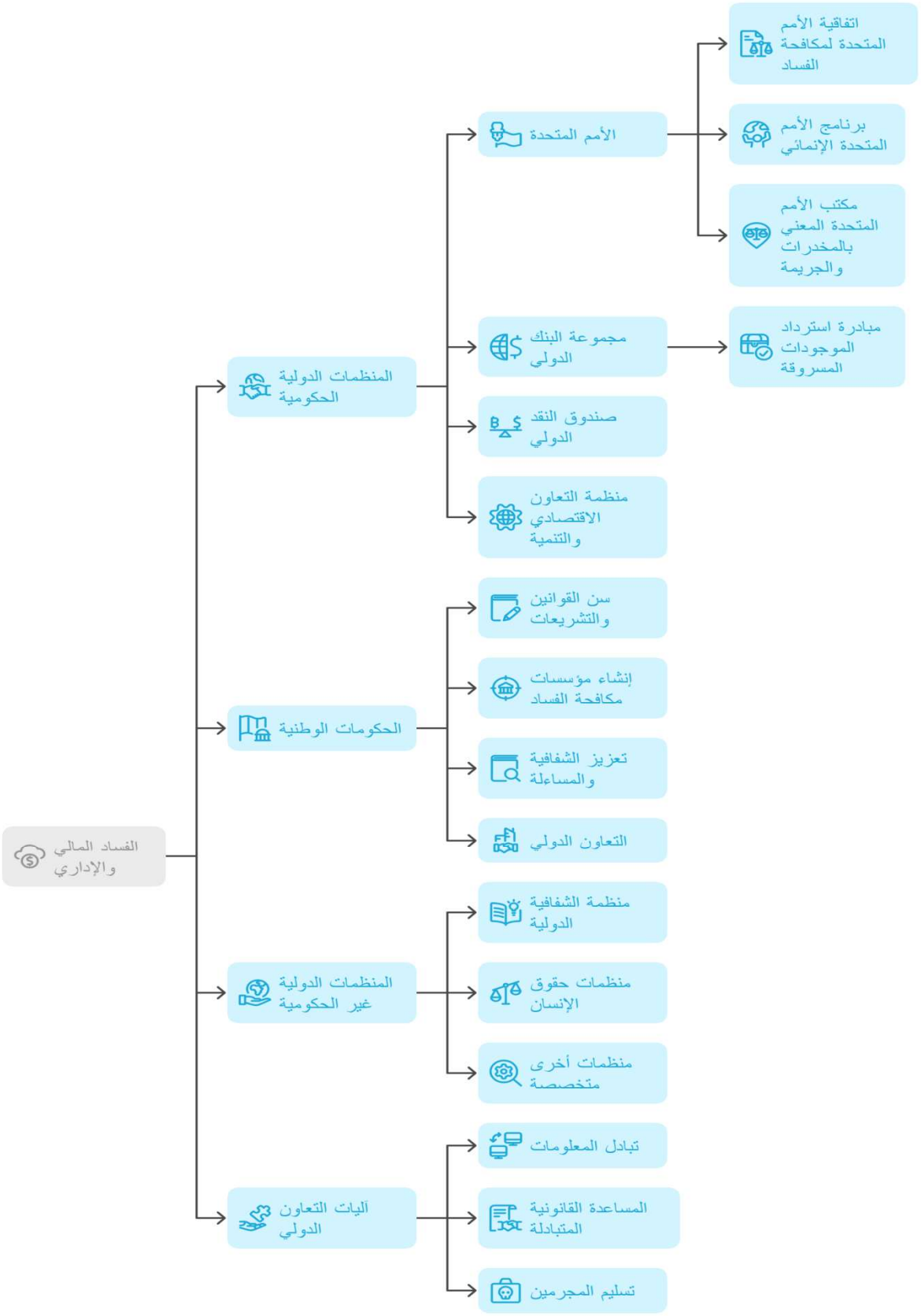

1. دور المنظمات الدولية الحكومية:

1.1. الأمم المتحدة:(UN)

- **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :(UNCAC)**

تعتبر الإطار القانوني العالمي الشامل لمكافحة الفساد. تحدد الاتفاقية معايير ومقاييس لمنع الفساد وتجريمه، وتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون وإسترداد الموجودات. تلزم الدول الأطراف بتطبيقِ مجموعةٍ واسعةٍ من التدابير في مجالات مثل تجريم الرشوة والاختلاس وغسل الأموال، وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام والخاص.

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)**

يدعم الدول في جهودها لمكافحة الفساد من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وتعزيز الحكم الرشيد. يركز البرنامج على دمج مكافحة الفساد في أجندة التنمية المستدامة.

- **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)**

يلعب دورًا رئيسًا في دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتقديم المساعدة القانونية للدول، وتعزيز التعاون الدولي في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالفساد.

2.1. مجموعة البنك الدولي:(World Bank Group)

تولي المجموعة اهتمامًا كبيرًا لمكافحة الفساد باعتباره عائقًا أمام التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. تعتمد المجموعة سياسات وإجراءات لمكافحة الفساد في مشاريعها وتمويلاتها، وتقدم الدعم للدول الأعضاء في جهودها الإصلاحية.

- **مبادرة استرداد الموجودات المسروقة :(StAR)** هي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تهدف إلى مساعدة الدول النامية على استرداد الأموال المنهوبة الناتجة عن الفساد والمودعة في الخارج.

- **صندوق النقد الدولي:(IMF)**

يركز الصندوق بشكل متزايد على دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. يقوم الصندوق بتقييم جوانب الحوكمة في الدول الأعضاء ويقدم توصيات لتحسين الشفافية والمساءلة والحد من فرص الفساد.

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:(OECD)**

تلعب المنظمة دورًا هامًا في وضع معايير وسياسات تحارب الرشوة في التجارة العالمية وأهم ما سنّته في هذا الإطار **اتفاقية مكافحة رشوة موظفي الإدارات العامة الأجانب في**

المعاملات التجارية الدولية هي أداة قانونية رئيسية في هذا المجال. كما تعمل المنظمة على تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي المرتبط بالفساد[1].

2. دور الحكومات الوطنية:

- **سن القوانين والتشريعات:** تقع المسؤولية الأساسية على عاتق الحكومات الوطنية في سن قوانين وتشريعات تجرم أفعال الفساد وتحدد العقوبات المناسبة لها، وتتوافق مع المعايير الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- **إنشاء مؤسسات مكافحة الفساد:** تلعب الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد، وأجهزة الرقابة، ووحدات التحري المالي، دورًا حاسمًا في منع الفساد وكشفه والتحقيق فيه.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تلتزم الحكومات بتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، وتوفير المعلومات للجمهور، وتفعيل آليات المساءلة لمحاسبة المسؤولين عن أفعال الفساد.
- **التعاون الدولي:** تشارك الحكومات في التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المطلوبين في قضايا الفساد.

[1] ينظر، حسين عليوي ناصر الزبادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية – سياسية مركز الرافدين للحوار، بيروت / النجف الأشرف، 2023، ص138-142.

3. دور المنظمات الدولية غير الحكومية:(NGOs)

- **منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)**: وهو أهم منظمة دولية غير حكومية تنشط في مجال محاربة الفساد على الصعيد العالمي. تقوم المنظمة بإجراء البحوث، ونشر التقارير والمؤشرات (مثل مؤشر مدركات الفساد)، وحشد الرأي العام، والدعوة إلى إصلاحات قانونية وسياسية.
- **منظمات حقوق الإنسان**: تلعب العديد من منظمات حقوق الإنسان دورًا في فضح قضايا الفساد التي تؤثر على حقوق الإنسان والحكم الرشيد، والدعوة إلى مساءلة المتورطين.
- **منظمات أخرى متخصصة**: هناك العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تركز على جوانب محددة من مكافحة الفساد، مثل تعزيز الشفافية في قطاع الصناعات الإستخراجية أو مكافحة غسل الأموال[2].

[2]- ينظر، منصف شرقي، تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، ص186-187.

مكافحة الفساد: جهود دولية منسقة

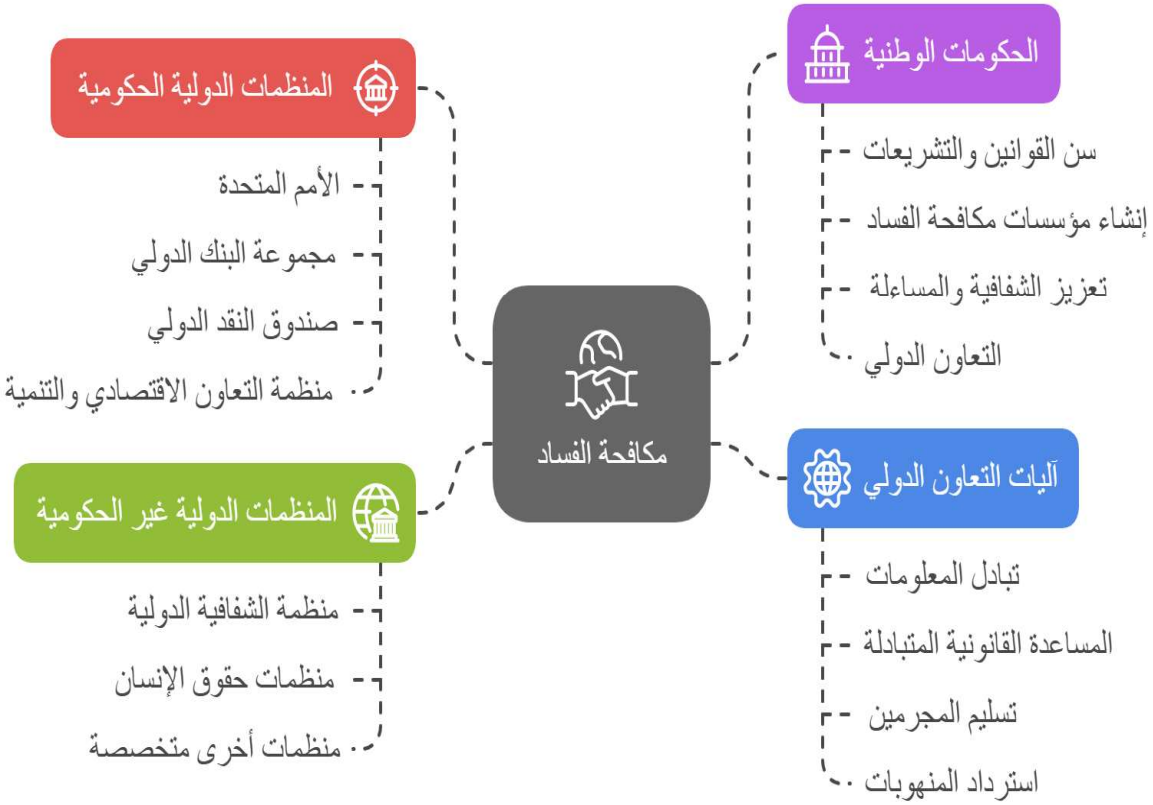

4. آليات التعاون الدولي في مكافحة الفساد:

- **تبادل المعلومات** :يعتبر تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون والجهات الرقابية في مختلف الدول أمرًا حيويًا لتتبع الأموال غير المشروعة وكشف شبكات الفساد العابرة للحدود.

- **المساعدة القانونية المتبادلة** :تتضمن تقديم المساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية، مثل الحصول على الأدلة وتحديد الشهود وتجميد ومصادرة الموجودات.
- **تسليم المجرمين:** يشكل تسليم المطلوبين في قضايا الفساد آلية هامة لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.
- **استرداد المنهوبات:** يعتبر استرداد الأموال والأصول المنهوبة وإعادتها إلى الدول المتضررة هدفًا رئيسيًا للجهود الدولية لمكافحة الفساد.

المحاضرة الحادية عشرة: إتفاقيات وبرامج محاربة الفساد المالي والإداري

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يتعرف الطالبُ على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة لمكافحة الفساد.

تمهيد:

في سعي المجتمع الدولي لمواجهة التحدي المتنامي للفساد المالي والإداري، تم تطوير مجموعة واسعة من الاتفاقيات القانونية والبرامج العملية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. تهدف هذه الأدوات إلى توفير إطار شامل لمنع الفساد وتجريمه ومكافحته، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. في هذه المحاضرة، سنتناول بالتفصيل أهم الاتفاقيات والبرامج التي تم وضعها لمحاربة هذه الآفة، مع تسليط الضوء على أهدافها وآلياتها وتأثيرها المحتمل.

1. الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد:

1.1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[1]:(UNCAC)

تعتبر الإطار القانوني العالمي الأكثر شمولاً لمكافحة الفساد. دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 وتضمّ غالبية دول العالم كأطراف فيها. يمكن اعتبار هذه الاتفاقية بمثابة "الدستور العالمي" لمكافحة الفساد، نظرًا لشموليتها وتغطيتها لمختلف جوانب هذه الظاهرة. إن انضمام غالبية دول العالم إليها يعكس إجماعًا دوليًا على ضرورة التعاون لمواجهة هذا التحدي.

[1] ينظر، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا، نيويورك، 2004، متاح على الرابط: https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html

تهدف الاتفاقية الأممية إلى:

- تعزيز وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع؛ إذ لم تكتفِ الاتفاقية بوضع مبادئ عامة، بل حددت إجراءات وتدابير عملية يتعين على الدول الأطراف اتخاذها على المستوى الوطني. تشمل هذه التدابير تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئات متخصصة، وتوفير الحماية للمبلغين عن الفساد.
- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات. تعدّ الاتفاقية أداة محورية لتسهيل التعاون بين الدول في مختلف مراحل مكافحة الفساد. فهي توفر آليات لتبادل المعلومات، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات القضائية، وتسليم المطلوبين بتهم الفساد. إن صياغة مذكرات التفاهم والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تستند غالبًا إلى الإطار الذي توفره.UNCAC
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات في القطاعين العام والخاص. وتشمل ذلك وضع مدونات سلوك للموظفين العموميين، وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام، وتدليبق نظم رقابية فعالة.

ومن الآليات والمجالات التي تنتهجها الاتفاقية لتحقيق غاياتها مايلي:

- **التدابير الوقائية:** تشمل سياسات وإستراتيجيات لمنع الفساد في القطاعين العام والخاص؛ إذ لا يقتصر الأمر على وجود قوانين تجرّم الفساد وتعزّز الشفافية في الإجراءات الحكومية، وتُطبّقُ معاييرَ واضحةً في التعيينات والمشتريات العامة، كما تضمن حرية الصحافة ودور المجتمع المدني في الرقابة.
- **التجريم وإنفاذ القانون:** فقد نصّت الاتفاقية الأممية على تجريم مجموعة واسعة من أفعال الفساد (مثل الرشوة، الاختلاس، غسل الأموال...) كانت تعدّ سابقًا جرائم صغيرة أو عقوباتها غير متناسبة مع جسامة أثرها. كما ألزمت الدول بتحديد عقوبات فعالة رادعة لها.

أهداف وآليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

آلية	هدف	خاصية
السياسات والاستراتيجيات الوقائية	تعزيز تدابير مكافحة الفساد	الوقاية
تجريم وإنفاذ القانون	مكافحة الفساد بفعالية	التنفيذ
التعاون الدولي	تسهيل التعاون العالمي	التعاون
تدابير استرداد الأصول	استرداد الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة	استرداد الأصول

- **التعاون الدولي:** وهو جملة الآليات التي تنتهجها الهيئات المتخصصة لتبادل المعلومات أو المساعدات القانونية في إنفاذ القانون وتسليم المجرمين بين الدول والحكومات وتجميد الأصول ومصادرتها؛ من خلال صياغة مذكّرات تفاهم واتفاقيات مُلزِمة لجميع الأطراف.
- **استرداد الموجودات:** وهو أهم إنجاز في مكافحة الفساد يرتكز على مجموعة تدابير لمساعدة الدول في استرداد الأموال والأصول المنهوبة الناتجة عن الفساد. والمخبّأة في الخارج مع مراعاة الأنظمة القانونية المختلفة للدول المعنية.

2.1. الإِتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

اتفاقية إقليمية تم تبنيها من قبل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في عام 2010 وهي بمثابة مظلة عربية تعكس إدراك الدول العربية للطبيعة العابرة للحدود لهذه الجريمة وضرورة العمل المشترك لمواجهتها.. ومن أهدافها الرئيسة:

- تعزيز التعاون العربي في مجال منع ومكافحة الفساد.
- تحديد المعايير المشتركة لتجريم أفعال الفساد وتبادل المساعدة القانونية.
- تطوير آليات لاسترداد الموجودات.

الإتفاقية العربية
لمكافحة الفساد

وتحاكي الاتفاقية العربية في الآليات والمجالات التي تغطيها آليات اتفاقية منظمة الأمم المتحدة، وهذا يعكس تبني الدول العربية للمعايير الدولية في هذا المجال؛ ذلك أنَّ الإتفاقيتيْن تتشابهان في مضمونهما، ولكنّ الإتفاقية العربية مصممة خصيصًا للسياق الإقليمي العربي وهي بذلك تراعي خصوصياته الثقافية والقانونية والاجتماعية، وكذا العلاقات التاريخية والقانونية بين الدول العربية؛ مما قد يعزز من فرص تطبيقها وفعاليتها.

3.1. اتفاقيات إقليمية أخرى:

توجد اتفاقيات إقليمية أخرى مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته... وإن دلّ هذا فإنّما يدلّ على أن كل منطقة في العالم تسعى

لتطوير أدوات قانونية تتناسب مع تحدياتها وخصوصياتها. هذه الاتفاقيات، على الرغم من اختلافها في التفاصيل، تتكامل في هدفها العام المتمثل في منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

2. البرامج والمبادرات الدولية لمكافحة الفساد:

1.2. مبادرة استرداد الأصول المسروقة(StAR)

وهي بالأصل شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) تهدف إلى مساعدة الدول النامية على استرداد الأموال المنهوبة الناتجة عن الفساد والمودعة في الخارج. ومن الآليات التي تعتمدها لتحقيق هذا المسعى تقديم المساعدة القانونية والتقنية للدول في تتبع وتجميد ومصادرة واسترداد الموجودات. إنَّ استعادة هذه الأموال لا يساهم فقط في تعويض الخسائر الاقتصادية للدول المتضررة، بل يرسل أيضًا رسالة قوية بأنَّ الفساد لن يفلت من العقاب وأنَّ الأموال المنهوبة ستعود إلى أصحابها الشرعيين.

2.2. برامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)

يكرّس البرنامج الأممي الإنمائي مقاربة معالجة الأسباب الجذرية للفساد من أجل القضاء عليه؛ لذلك يدعم البرنامج جهود الدول لمكافحة الفساد من خلال دفعها قدمًا في سبيل بناء قدراتها المؤسسية وتعزيز الحكم الرشيد.

يشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية في تطوير قوانين وسياسات مكافحة الفساد، وتدريب الموظفين العموميين على مبادئ النزاهة والشفافية، ودمج مكافحة الفساد في خطط التنمية الوطنية لضمان تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وحتى دعم مشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.

3.2. مبادرات مجموعة البنك الدولي:

تعتمد المجموعة سياسات وإجراءات لمكافحة الفساد في المشاريع التي تُموِّلُه؛ لأنّ مجموعة البنك الدولي تدرك أن الفساد يعيق جهود التنمية ويقوض فعالية المساعدات لذلك تفرض عقوبات على الشركات والأفراد المتورطين في ممارسات فاسدة. بالإضافة إلى ذلك، تقدِّم المجموعة الدعم للدول الأعضاء في إصلاح أنظمتها وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام؛ ممّا يساهم في خلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

4.2. عمل منظمة الشفافية الدولية:(Transparency International)

رغم أنّها منظمة غير حكومية، إلا أنَّ عملها على المستوى الدولي له تأثير كبير من خلال إجراء البحوث، ونشر مؤشر مدركات الفساد(CPI) ، والدعوة إلى إصلاحات تقيس مستويات الفساد المتصورة في القطاع العام لمختلف دول العالم.

تسهم المنظمة في زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد والضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحته. كما تقوم المنظمة بدور المناصرة للإصلاحات القانونية والسياسية التي تعزز الشفافية والمساءلة.

5.2. برامج التعاون الثنائي:

تنفذ العديد من الدول برامج تعاون ثنائي لتقديم المساعدة للدول الأخرى في جهود مكافحة الفساد، من خلال تبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والتقني. تساعد هذه البرامج على بناء قدرات الدول المستفيدة وتمكينها من تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال مكافحة الفساد. يمكن أن تشمل هذه البرامج تدريب القضاة والمدعين العامّين وموظفي إنفاذ القانون، وتقديم الدعم في تطوير أنظمة الكشف عن الفساد والإبلاغ عنه، والمساعدة في تتبّع الأموال غير المشروعة.

مكافحة الفساد: الاتفاقيات والبرامج

Characteristic	الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد	اتفاقيات إقليمية أخرى	مبادرة استرداد الأصول المسروقة (StAR)	برامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	مبادرات مجموعة البنك الدولي	عمل منظمة الشفافية الدولية	برامج التعاون الثنائي
الهدف	تعزيز التعاون العربي في مكافحة الفساد	منع الفساد وتعزيز التعاون الدولي	مساعدة الدول النامية على استرداد الأموال المنهوبة	معالجة الأسباب الجذرية للفساد	مكافحة الفساد في المشاريع الممولة	زيادة الوعي بمخاطر الفساد	تقديم المساعدة في مكافحة الفساد
الآليات	تحديد المعايير المشتركة لتجريم أفعال الفساد	تطوير أدوات قانونية تتناسب مع التحديات	تقديم المساعدة القانونية والتقنية للدول	بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الحكم الرشيد	فرض عقوبات على المتورطين في ممارسات فاسدة	إجراء البحوث ونشر مؤشر مدركات الفساد	تبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والتقني
المجالات	منع ومكافحة الفساد وتبادل المساعدة القانونية	منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي	تتبع وتجميد ومصادرة واسترداد الموجودات	تطوير قوانين وسياسات مكافحة الفساد	إصلاح الأنظمة وتعزيز الشفافية والمساءلة	الدعوة إلى إصلاحات قانونية وسياسية	تدريب القضاة والمدعين العامّين وموظفي إنفاذ القانون

3. تأثير الاتفاقيات والبرامج وتحديات التنفيذ:

- **تأثير إيجابي محتمل:** توفّر هذه الاتفاقيات والبرامج إطارًا قانونيًا وسياسيًا هامًا لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي. يمكن أن تساهم في تجريم أفعال الفساد بشكل أكثر شمولية، وتسهيل استرداد الموجودات، وتعزيز الشفافية والمساءلة... لا شك أنَّ هذه الإتفاقيات والبرامج الدولية لمكافحة الفساد قد أسهمت في إحداث تأثير إيجابي على مستوى الوعي العالمي بمخاطر الفساد وأهمية مكافحته. كما أنَّ وجود هذه المعايير الدولية يمثّل مرجعًا للدول في تطوير قوانينها وسياساتها الوطنية لمكافحة الفساد.
- **تحديات التنفيذ:** يظل التنفيذ الفعّال لهذه الاتفاقيات والبرامج يواجه تحديات كبيرة فعلى الرغم من أهميتها فإنَّ فعاليتها النهائية تعتمد بشكل كبير على قدرة الدول وإرادتها على تنفيذها على أرض الواقع. من بين تلك التحديات كبيرة تعيق تجسيدها نذكر مايلي:

- عدم وجود الإرادة السياسية: إن وجود إرادة سياسية قوية على المستوى الوطني يعتبر الشرط الأساسي لتطبيق المعايير الدولية لمكافحة الفساد؛ إذ دون التزام حقيقي من القيادة السياسية، فإنَّ القوانين والبرامج ستظل حبرًا على ورق. قد تتأثر الإرادة السياسية بعوامل مختلفة، مثل المصالح الخاصة للنخب المتنفذة، أو ضعف المؤسسات الديمقراطية، أو عدم وجود ضغط كاف من الرأي العام.
- تباين الأنظمة القانونية بين الدول يشكل تحديًا كبيرًا أمام التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد. فما يعتبر جريمة فساد في دولة ما قد لا يكون كذلك في دولة أخرى،

أو قد تختلف الإجراءات القانونية المتعلقة بالتحقيق والملاحقة القضائية وتسليم المجرمين. هذا يتطلب بذل جهود كبيرة لتنسيق القوانين والإجراءات بين الدول.

- نقص الموارد المادية والقدرات المؤسسية في بعض الدول لتنفيذ الالتزامات؛ وهو تحدٍ غالبًا ما تواجهه الدول النامية التزاماتها؛ فقد تحتاج هذه الدول إلى دعم فني ومالي لبناء قدرات مؤسساتها وتدريب موظفيها وتطوير أنظمة فعالة لمكافحة الفساد...
- إنّ تتبع الأموال غير المشروعة التي يتم تهريبها وإخفاؤها عبر الحدود من أصعب التحديات في مكافحة الفساد. غالبًا ما يتم إيداع هذه الأموال في ملاذات ضريبية أو استخدام أدوات مالية معقدة لإخفاء مصدرها وحركتها. يتطلب ذلك تعاونًا دوليًا وثيقًا وتبادلًا للمعلومات بين المؤسسات المالية وسلطات إنفاذ القانون في مختلف الدول.
- استمرار إفلات بعض الفاسدين من المساءلة يقوض جهود مكافحة الفساد ويرسل رسالة سلبية مفادها أن الفساد يمكن أن يرتكب دون عواقب. يتطلب ذلك وجود نظام قضائي مستقل ونزيه وفعال قادر على التحقيق في قضايا الفساد ومحاكمة المتورطين وإنزال العقوبات المناسبة بحقهم.

تأثير الاتفاقيات والبرامج وتحديات التنفيذ

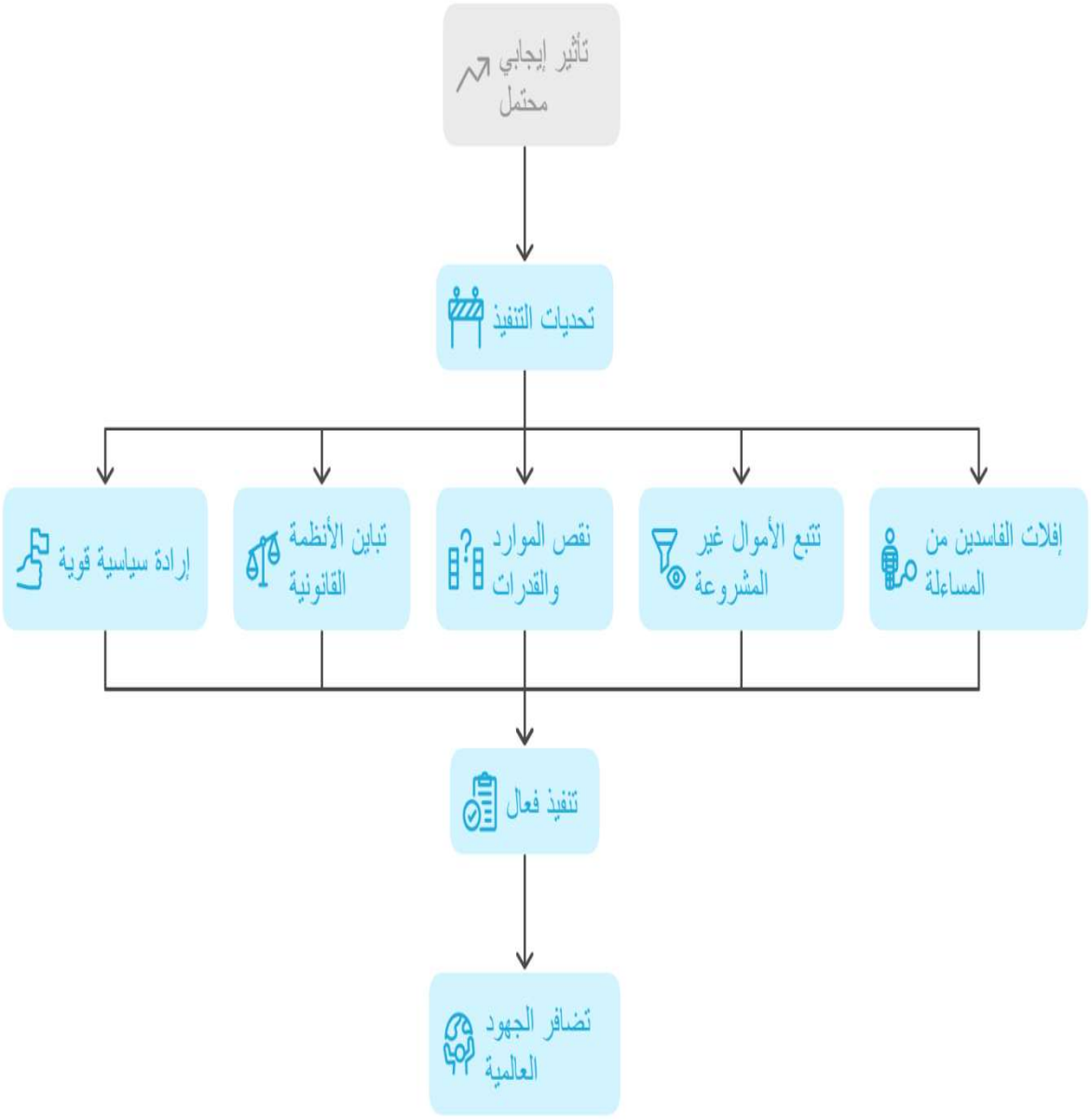

الخلاصة:

محصّلة القول؛ فإنّ اتفاقيات وبرامج محاربة الفساد المالي والإداري يمثل اعترافًا عالميًا بأن هذه الآفة ليست شأنًا داخليًا فحسب، بل تتجاوز الحدود وتستدعي تضافر الجهود على مختلف المستويات... **وهذه البرامج والاتفاقيات** تمثل أدوات حيوية في الجهود العالمية لمكافحة هذه الآفة؛ إذ توفر هذه الأدوات إطارًا قانونيًا وسياسيًا للتعاون وتحديد المعايير، ولكنّ فعاليتها تعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية والقدرة على التنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إنَّ فهمَ هذه الأدوات وتحدياتها أمر ضروري لكم كباحثين وممارسين مستقبليين في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد[2].

[2] محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019، ص102-124.

المحاضرة الثانية عشرة: دور الإعلام في محاربة الفساد المالي والإداري

الهدف الخاص بالدرس:

- أن يفهم الطالبُ دور الإعلام في مكافحة الفساد والحدّ منه.

تمهيد:

لا يخفى على أحد الدور المحوري الذي يلعبه الإعلام في المجتمعات الحديثة؛ بوصفه سلطة رابعة ورقيب على أداء المؤسسات المختلفة. وفي سياق مكافحة الفساد المالي والإداري، يكتسب الإعلام أهمية مضاعفة، حيث يمثل خط الدفاع الأول في كشف هذه الآفة وتوعية الرأي العام بمخاطرها وحشد الجهود لمواجهتها. في هذه المحاضرة سنتناول بالتفصيل الأدوار المتعددة التي يضطلع بها الإعلام في مكافحة الفساد، بدءًا من الكشف والتحقيق وصولًا إلى التوعية والضغط من أجل الإصلاح[1].

[1] ينظر، حسين عليوي ناصر الزبادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية – سياسية مركز الرافدين للحوار، بيروت / النجف الأشرف، 2023، ص200-204.

1. الإعلام رقيبًا على الفساد:

- **التحقيقات الاستقصائية:** يمتلك الإعلام، وخاصة الصحافة الاستقصائية، القدرة على إجراء تحقيقات معمقة للكشف عن قضايا الفساد المالي والإداري المعقدة التي قد لا تستطيع الأجهزة الرقابية الرسمية الوصول إليها بسهولة. من خلال البحث الدقيق والتحليل المستفيض للوثائق والمقابلات مع الشهود والمطلعين، يمكن للصحافة الإِستقصائية أن تكشف عن المخالفات والتجاوزات وتضع الحقائق أمام الرأي العام.. **مثال:** الكشف عن صفقات مشبوهة في مشاريع حكومية كبرى أو فضائح تتعلق باستغلال النفوذ.
- **تغطية التقارير الرسمية وقضايا المحاكم** :يقوم الإعلام بدور هام في تغطية تقارير الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد، وكذلك متابعة القضايا المتعلقة بالفساد في المحاكم. هذه التغطية تساهم في إطلاع الجمهور على جهود مكافحة الفساد ومتابعة نتائجها، وتعزيز مبدأ المساءلة.
- **منصات للتبليغ عن الفساد:** يمكن لوسائل الإعلام أن توفر منصات آمنة للأفراد والموظفين الشرفاء للإبلاغ عن حالات الفساد التي يشهدونها، مع ضمان حماية هويتهم. هذا يشجع على كسر حاجز الصمت وتقديم معلومات قيمة للأجهزة المختصة. ويرسّخ لثقافة التبليغ التي تفتقر إليها خاصةً الشعوب العربية.

2. الإعلام أداة لتوعية الرأي العام وتثقيفه:

- **نشر الوعي بمخاطر الفساد:** يعمل الإعلام على توضيح الآثار السلبية للفساد على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ممّا يساعد في بناء رأي عام مناهض للفساد.
- **تبسيط المفاهيم القانونية والاقتصادية** :يقوم الإعلام بتبسيط المفاهيم المعقدة المتعلقة بالفساد والقوانين واللوائح ذات الصلة، مما يجعلها في متناول فهم عامة الجمهور.
- **تعزيز ثقافة النزاهة والقيم الأخلاقية** :من خلال البرامج التثقيفية والحوارات والقصص الإخبارية، يمكن للإعلام أن يساهم في تجذير القيم الأخلاقية في المجتمع، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة.

3. الإعلام قوة ضغط من أجل الإصلاح والمساءلة:

- **محاسبة المسؤولين** :من خلال تسليط الضوء على قضايا الفساد وتحديد المسؤولين عنها، يمارس الإعلام ضغطًا على الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ومحاسبة المتورطين.
- **دعم جهود مكافحة الفساد** :يمكن للإعلام أن يدعم جهود الأجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد من خلال نشر أنشطتها وإبراز أهمية دورها.

- **المطالبة بالإصلاحات** :يلعب الإعلام دورًا في المطالبة بإجراء إصلاحات قانونية وتشريعية ومؤسسية تهدف إلى سد الثغرات التي يستغلها الفاسدون وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة.

4. التحديات التي تواجه دور الإعلام في مكافحة الفساد:

- **القيود على حرية الصحافة** :في العديد من الدول، يواجه الإعلام قيودًا على حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات، مما يعيق قدرته على كشف قضايا الفساد.
- **الضغوط والتأثيرات السياسية والاقتصادية** :قد يتعرض الإعلام لضغوط أو تأثيرات من جهات نافذة تسعى للتستر على قضايا الفساد أو تلميع صورتها.
- **نقص الموارد والتدريب** :قد تعاني بعض وسائل الإعلام من نقص في الموارد المالية والكوادر الصحفية المؤهلة للقيام بتحقيقات استقصائية معمقة في قضايا الفساد المعقدة.
- **التضليل والأخبار الكاذبة** :يشكل انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة تحديًا أمام قدرة الجمهور على التمييز بين الحقائق والإشاعات في قضايا الفساد.
- **سلامة الصحفيين** :قد يتعرض الصحفيون الذين يتناولون قضايا الفساد لتهديدات أو مضايقات أو حتى أعمال عنف.

5. آليات تعزيز دور الإعلام في مكافحة الفساد:

- ضمان حرية الصحافة وتوفير بيئة آمنة للصحفيين للقيام بعملهم دون خوف من الترهيب أو الانتقام.
- توفير الحماية القانونية للصحفيين بسن قوانين تحمي الصحفيين الذين يكشفون عن الفساد وتضمن حقهم في الحصول على المعلومات.
- دعم الصحافة الاستقصائية من خلال توفير الموارد والتدريب اللازمين لتعزيز قدرة الصحفيين على إجراء تحقيقات استقصائية عالية الجودة.
- تعزيز التعاون بين الإعلام والأجهزة الرقابية؛ وذلك ببناء جسور من الثقة والتعاون بين وسائل الإعلام وهيئات مكافحة الفساد لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود.
- دعم الإعلام الرقمي المستقل ومنصات التواصل الاجتماعي التي تلعب دورًا متزايد الأهمية في كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين.
- توعية الجمهور بأهمية دور الإعلام الحر والمسؤول في مكافحة الفساد وتشجيع الجمهور على ممارسة ثقافة التبليغ.

صفوة القول؛ إنَّ الإعلام يمثل قوة هائلة في معركة مكافحة الفساد المالي والإداري. من خلال كشف الحقائق وتوعية الجمهور والضغط من أجل الإصلاح، يلعب الإعلام دورًا لا غنى عنه في تعزيز الشفافية والمساءلة وبناء مجتمعات أكثر نزاهة. ومع ذلك، فإن هذا الدور لا يخلو من التحديات والصعوبات التي تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لتمكين الإعلام من القيام بواجبه على أكمل وجه.

المحاضرة الثالثة عشرة: نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

الهدف الخاص بالدرس:

أن يطّلع الطالبُ على أهم التجارب الدولية والوطنية في مجال مكافحة الفساد.

1.أهم التجارب الدولية في مكافحة الفساد:

نستعرض في هذه المحاضرة بعض النماذج لتجارب دول مختلفة أجنبية وعربية في مكافحة الفساد، مع التركيز على الإستراتيجيات والنتائج. وقد اِخترنا نماذج متنوعة لتغطية تجارب من سياقات جغرافية وسياسية واِقتصادية مختلفة ومتباينة.

1. 1. تجربة سنغافورة: نموذج "عدم التسامح مطلقًا"

تلخّصت الإستراتيجيات الرئيسة التي اِعتمدها هذا النظام في تأسيس "مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة (CPIB) "عام 1952، وهو هيئة تتمتع باستقلالية وسلطات واسعة للتحقيق والملاحقة القضائية. وقد نهض بسنّ قوانين قوية تجرم جميع أشكال الفساد، وتطبّق بصرامة القانون على جميع المخالفين بغض النظر عن مناصبهم.

من جهة أخرى ركزّ النظام السنغفوري –مدفوعًا بإرادة سياسية حقيقية– ركزّ على تجفيف منابع الفساد بضمان حصول الموظفين الحكوميين على رواتب مجزية تقلل من الحافز للرشوة. وتبسيط الإجراءات الحكومية لتقليل فرص طلب الرشاوى والحدّ من البيروقراطية، فضلًا عن توعية الشعب لتعزيز ثقافة النزاهة وتشجيع الإبلاغ عن الفساد. وكذا إرساء نظام قضائي شفّاف يخضع للمساءلة العامة... وقد أفرزت هذه الآليات جميعًا نتائج جدّ إيجابية؛ فقد تحوّلت سنغافورة من دولة تعاني من مستويات فساد مرتفعة إلى واحدة من أقل الدول فسادًا في العالم. وارتفع مستوى الثقة في الحكومة والمؤسسات، فغدت بيئةً جاذبة للاِستثمار والأعمال[1].

2.1. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

تبنَّت دولة الإمارات العربية إستراتيجية تطبيق القوانين بصرامة على جميع المخالفين بعد إنشاء هيئات رقابية متخصصة ومتشددة في ذلك مثل جهاز الإمارات للمحاسبة الذي يتمتع باستقلالية في الرقابة المالية والإدارية. كما قام النظام الإماراتي بإطلاق مبادرات وطنية لتعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة تضارب المصالح. والتركيز على الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي لتقليل الاِحتكاك المباشر بين الموظفين والجمهور وبالتالي تحجيم إمكانية وقوع الأنماط الفاسدة بفضل اِستخدام التكنولوجيا في الكشف عن الفساد والممارسات

[1] محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019، ص 136–139.

المشبوهة... وقد سمح توقيع إتفاقيات مع منظمات دولية بتبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مكافحة الفساد. وأثمر بتقدّم ترتيب دولة الإمارات في مؤشرات مدركات الفساد العالمية، وبناء ثقة حقيقية عند المستثمرين وبيئة الأعمال[2].

3.1. تجربة المملكة المغربية:

إفتتحت المملكة المغربية العمل على مكافحة الفساد بإرساء هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (INPPLC) وهي مؤسسة دستورية تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الوقاية والتحقيق والتوعية من شأنها تطوير الإطار القانوني بتفعيل قوانين مكافحة الفساد وتجريم السلوكيات الفاسدة المستجدة. وتعزيز الشفافية في الصفقات العمومية من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالمناقصات والعقود الحكومية... ولبلوغ ذلك حشدت المجتمع المدني النشط في مجال مكافحة الفساد وانتدبته لتعزيز الوعي بمخاطر الفساد وحث المواطنين على الإبلاغ عنه؛ من خلال إطلاق حملات توعية وطنية فأبانت عن إرتفاع في الوعي العام

[2] خولة موسى عبد الله الهياس، التدابير الوقائية لمكافحة الفساد الإداري والمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 2، 2018، ص146-167. متاح على الرابط: https://doi.org/10.26389/AJSRP.K160618 .

بقضايا الفساد... وفعلا أسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في تحقيق تقدّمٍ ملحوظٍ في بعض المؤشرات المتعلقة بمكافحته[3].

4.1. تجربة رواندا:

[3] كنان طه، أثر السياسات الدولية لمكافحة الفساد على الخطط الوطنية لمكافحة الفساد *Revue Bahth Al Ilmi*.
https://revues.imist.ma/index.php/bahtheyya/article/download/15809/8816/40184

بعد الإبادة الجماعية عام 1994، أظهرت رواندا إرادة قوية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، بما في ذلك مكافحة الفساد. حيث أبدت السلطات الوصية تركيزًا قويًا على القيادة الرشيدة والمساءلة، وقد تمَّ إنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد، كما أنَّ هناك جهودًا لتبسيط الإجراءات الحكومية وتقليل البيروقراطية... على أنّ البعض يرى أنّ التركيز القوي على سلطة الدولة قد يحدّ من مساحة المعارضة والمجتمع المدني، وهو ما قد يؤثر على الرقابة المستقلة على الحكومة. كما أن التنمية الاِقتصادية السريعة قد تخلق فرصًا جديدة للفساد إذا لم يتم تعزيز آليات الرقابة والمساءلة بشكل كافٍ.

5.1. تجربة إستونيا:

تعتبر إستونيا مثالًا على كيفية اِستخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد. لقد تبنت الحكومة الإستونية على نطاق واسع الخدماتِ الرقميةَ والحكومةَ الإلكترونيةَ؛ ممّا قَلَّلَ من التفاعلات المباشرة بين المواطنين والمسؤولين؛ وبالتالي ضَيَّقَ منْ فرص الرشوة. كما أنَّ هناك تركيزًا على الشفافية في البيانات الحكومية والمشتريات العامة عبر الإنترنت. غير أنّ إستونيا لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالفساد في بعض القطاعات، خاصة على المستوى المحلي وفيما يتعلق بالمصالح الخاصة. كما أنَّ التهديدات السيبرانية تمثل خطرًا على الأنظمة الرقمية التي تعتمدها الحكومة لمكافحة الفساد.

6.1. تجربة هونغ كونغ:

قصة تحوّل هونغ كونغ من مدينة موبوءة بالفساد في السبعينيات إلى واحدة من أنظف المدن في آسيا تعتبر ملهمة جدًّا. وقد كانت أولى خطوات تجسيد ذلك تأسيس **اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC)** عام 1974 كانت نقطة تحول حاسمة إذ تتبع نهجًا ثلاثي الأبعاد يركز على التحقيق والوقاية والتوعية؛ وذلك عبر تنظيم حملات التوعية العامة التي لعبت دورًا كبيرًا في تغيير ثقافة قبول الفساد. ذلك أنّ الـ ICAC يتمتع بإستقلالية تشغيلية ومالية.

لكنّ هونغ كونغ واجهت في السنوات الأخيرة، تحديات سياسية واجتماعية أثرت على استقلالية مؤسساتها؛ بما في ذلك الـICAC أفضت إلى تنامي مخاوف بشأن تآكل الحكم الذاتي وأَثَّرَ ذلك على جهود مكافحة الفساد.

7.1. تجربة الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا:

لا يقتصر الأمر في هذه الدول على وجود قوانين صارمة فحسب، بل يمتد ليشمل ثقافة مؤسسية قوية ترتكز على النزاهة والمساءلة. هناك توقعات إجتماعية عالية بشأن سلوك المسؤولين العامين، وتعتبر أيّ تجاوزات أخلاقية أو قانونية أمرًا غير مقبول. تلعب وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني دورًا حيويًا في مراقبة أداء الحكومة وكشف أيّ تجاوزات. كما أن الأنظمة الإدارية تتسم بالكفاءة والشفافية، ممَّا يُقلّل من فرص اتخاذ القرارات التعسفية أو المحاباة.

على الرغم من مستويات الفساد المنخفضة، لا تزال هذه الدول تواجه تحديات مثل مخاطر الفساد في قطاعات معينة (مثل المشتريات العامة أو العلاقات مع الأنظمة والقوانين).

2. الإستراتيجيات المشتركة بين هذه الدول في محاربة الفساد:

يلخّص الشكل التوضيحي أدناه جملة الآليات التي تعتمدها هذه الدول في مخططها لمحاربة الفساد:

1.2. الإلتزام السياسي القوي

يعتبر وجود إرادة سياسية حقيقية على أعلى المستويات أمرًا حاسمًا لإحراز تقدّم في مكافحة الفساد. ودون دعم قوي من القادة السياسيين، تصبح الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير فعالة؛ حيث يمكن أن تتعرض المبادرات للعرقلة أو التراجع.

2.2. الإستقلالية المؤسساتية

يجب أن تتمتع هيئات مكافحة الفساد بالإستقلالية التشغيلية والمالية لضمان قدرتها على العمل بفعالية دون تدخل أي أطراف؛ سيّما النافذة منها. هذه الإستقلالية تتيح لها إتّخاذ القرارات اللازمة لمكافحة الفساد دون ضغوط سياسية أو إقتصادية.

3.2. المقاربة الشاملة

تتطلب مكافحة الفساد إستراتيجية شاملة تتضمن الوقاية والإنفاذ والتوعية. يجب أن تشمل هذه الإستراتيجية برامج توعية للمواطنين حول حقوقهم وواجباتهم، بالإضافة إلى آليات تنفيذ فعالة لمحاسبة الفاسدين.

4.2. المساءلة والشفافية

تعزيز آليات المساءلة ورقابة السلطات وتوفير المعلومات للجمهور يقلل من فرص الفساد ويعزز الثقة في المؤسسات. كما أنّ الشفافية في العمليات الحكومية والمالية تسهم أيضًا في بناء بيئة من الثقة بين المواطنين والدولة.

5.2. دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام

تلعب المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المستقلة دورًا حيويًا في كشف الفساد ومراقبة أداء الحكومة؛ من خلال التحقيقات الصحفية الاستقصائية والمراقبة المستقلة... يمكن لهذه الجهات أن تسلط الضوء على الانتهاكات وتدفع نحو التغيير.

مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة

Characteristic	الإرادة السياسية	الاستقلالية المؤسسية	النهج الشامل	دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام
الأهمية	ضروري	أساسي	مطلوب	حيوي
العناصر	دعم قوي من القادة السياسيين	الاستقلالية التشغيلية والمالية	الوقاية والإنفاذ والتوعية	التحقيقات الصحفية والمراقبة المستقلة
الأهداف	إحراز تقدم في مكافحة الفساد	اتخاذ القرارات دون ضغوط	محاسبة الفاسدين	تسليط الضوء على الانتهاكات

6.2. التكيف المستمر

يجب أن تكون إستراتيجيات مكافحة الفساد مرنة وقادرة على التكيف مع التغيّرات في البيئة السياسية والاِقتصادية والاِجتماعية. الأمر الذي يضمن أن تبقى الجهود فعَّالة ومناسبة للتحديات الجديدة التي قد تظهر؛ خاصة مع التطور التقني الحاصل والذي تستغله الأطراف الفاسدة بمكرٍ.

3. تجربة الجزائر في مكافحة الفساد:

بذلت الجزائر جهودًا كبيرة لمكافحة الفساد على مختلف الأصعدة التشريعية والمؤسساتية والعملياتية. يمكن تلخيص هذه التجربة في النقاط التالية[4]:

[4] ينظر، سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، السنة2023، المجلد 5، العدد3، ص201– 216.

2.3. الإطار القانوني والمؤسساتي:

نصَّ دستور 2020 على الكثير من المواد التي تجرّم الفساد وتدعو إلى الوقاية منه ومكافحته. وهو ما يعكس حرص الدستور الجزائري على التصدي للفساد. ولتفعيل هذه الغاية تمّ سنّ القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الذي يعتبر الإطار القانوني الأساسي لمكافحة الفساد في الجزائر؛ حيث اشتمل على تعريفات دقيقة لأفعال الفساد المختلفة، مثل الرشوة (بأنواعها)، واستغلال النفوذ، والاختلاس، وتبديد الأموال العمومية، وإساءة استغلال الوظيفة، وتعارض المصالح، وتلقي مزايا غير مستحقة، والثراء

غير المشروع، وتزوير المحررات العمومية واستعمالها. كما يحدد القانون العقوبات الجزائية والمالية التي تطبق على مرتكبي هذه الأفعال، بالإضافة إلى تدابير الوقاية. وقد شهد القانون 06-01 بعض التعديلات لتعزيز فعاليته ومواءمته مع التطورات والمستجدات في مجال مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي. على سبيل المثال، ت تشديد بعض العقوبات وتوسيع نطاق التجريم ليشمل أفعالًا جديدة. وإلى جانب القانون الأساسي قامت الجزائر بسنّ قوانين أخرى تساهم في مكافحة الفساد بشكل غير مباشر؛ مثل قوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقوانين الصفقات العمومية التي تهدف إلى ضمان الشفافية والنزاهة في إبرام العقود الحكومية. كما أنشأت الجزائر عدّة هيئات مكلّفة بمكافحة الفساد؛ من أهمها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وهي هيئة مستقلة مكلفة بالوقاية من الفساد عن طريق جمع المعلومات والتحاليل والدراسات وتلقي التصريحات بالممتلكات والتحسيس والتكوين. ولا يقتصر دورها على تلقي التصريحات بالممتلكات، بل يشمل أيضًا القيام بتحقيقات إدارية في حالات الاشتباه بالفساد، واقتراح تدابير تشريعية وتنظيمية لتعزيز الشفافية والوقاية، وتنظيم حملات توعية وتثقيف حول مخاطر الفساد، والتعاون مع الهيئات المماثلة على المستوى الدولي. على أنّ ضمان استقلالية هذه السلطة يعدّ تحديًا مستمرًا لهذه الهيئة؛ حيث تسعى الدولة إلى توفير الضمانات القانونية والمادية التي تمكّنها من أداء مهامها بحيادية وفعالية. بالإضافة إلى الديوان المركزي لقمع الفساد وهو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية. يتبع هذا الديوان هيكليًا لوزارة العدل، ويعمل تحت إشراف النيابة

العامة. وهو مُكلَّفٌ بالبحث والتحري عن جرائم الفساد ومعاينتها وإحالة مرتكبيها إلى الجهات القضائية المختصة؛ لذلك يعمل الديوان بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى والجهات القضائية المختصة على التحقيق في قضايا الفساد المعقدة والعابرة للحدود. هذا وقد تمَّ استحداث أقطاب قضائية متخصصة على مستوى بعض المحاكم للنظر في قضايا الفساد. تتكون هذه الأقطاب من قضاة متخصصين في هذا النوع من الجرائم؛ مما يسهم في تسريع الإجراءات وضمان الخبرة والكفاءة في معالجة هذه القضايا. وقد ضُبِطَ اختصاص هذه الأقطاب النوعي (أنواع محددة من جرائم الفساد) والإقليمي (مناطق جغرافية محدّدة) ضُبِطَ من خلال قوانين خاصة.

هذه الترسانة من الإجراءات ينضاف إليها عمل الجزائر على تكييف قوانينها؛ بما ينسجم وتشريعات الاِتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الاِتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

2.3. الإجراءات والآليات:

قامت الجزائر بسلسة من الإجراءات الميدانية للتغلب على الفساد أهمها:

- إلزام المسؤولين العموميين بتقديم تصريحات بممتلكاتهم وممتلكات أزواجهم وأولادهم القصر؛ وهو أحد أهم آليات الوقاية من الفساد، حيث يتيح مراقبة الزيادات غير المبررة في ثرواتهم.
- الحماية القانونية للمُبلِّغين عن حالات الفساد، وذلك لضمان تشجيع الإبلاغ وضمان عدم تعرضهم لأي أذى .
- استرداد الموجودات والأصول المنهوبة الناتجة عن جرائم الفساد الموجودة في الخارج، وذلك من خلال التعاون القضائي الدولي .
- التحقيقات والمحاكمات الكبرى واسعة النطاق التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة والتي كانت تتعلق بقضايا فساد تورط فيها مسؤولون حكوميون ورجال أعمال بارزون.
- مكافحة تبييض الأموال والتي تعتبر جريمة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجرائم الفساد؛ حيث يتم اِستخدامها لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال.
- تطوير أساليب جديدة في مجال البحث والتحري ومعاينة الجرائم المتعلقة بالفساد.
- تعديل آجال التقادم في قضايا الفساد بهدف حرمان المتورطين من الإفلات من العقاب.
- توسيع الاِختصاص الإقليمي لضباط الشرطة القضائية للتحقيق في قضايا الفساد.

- تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتعزيز دورها في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته.
- برمجة الهيئات المختصة لحملات تحسيسية وتوعوية بغية التعريف بمخاطر الفساد وسبل مكافحته

مكافحة الفساد في الجزائر

Characteristic	الإطار القانوني والمؤسساتي	الإجراءات والآليات	التحديات والآفاق
التشريعات	قوانين تجرّم الفساد وتدعو إلى الوقاية منه	تعديل قوانين مكافحة الفساد	فعالية تطبيق القوانين
الهيئات	إنشاء هيئات لمكافحة الفساد	إلزام المسؤولين بالإفصاح عن ممتلكاتهم	استقلالية الهيئات الرقابية
الآليات	تكييف القوانين مع الاتفاقيات الدولية	حماية المبلغين عن الفساد	فعالية آليات المراقبة
التعاون	التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية	استرداد الموجودات المنهوبة في الخارج	محدودية التعاون الدولي والإقليمي
المشاركة	لا يوجد	تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام	ضعف مشاركة المجتمع المدني والإعلام

3.3. التحديات والآفاق:

رغم الجهود المبذولة لا تزال مكافحة الفساد في الجزائر تواجه العديد من التحديات، من بينها: مدى فعالية التطبيق؛ إذ يرى البعض أن الإطار القانوني والمؤسساتي طموح

وواعدٌ، لكن يبقى التحدي في ضمان التطبيق الفعلي والعادل للقوانين. وهنا تبرز أهمية ضمان الإِستقلالية الفعلية للهيئات المكلفة بمكافحة الفساد لتمكينها من أداء مهامها بفعالية؛ ذلك أنّ تداخل المصالح ونفوذ بعض الأطراف يعدّ حقًّا تحديًا أمام جهود مكافحة الفساد.

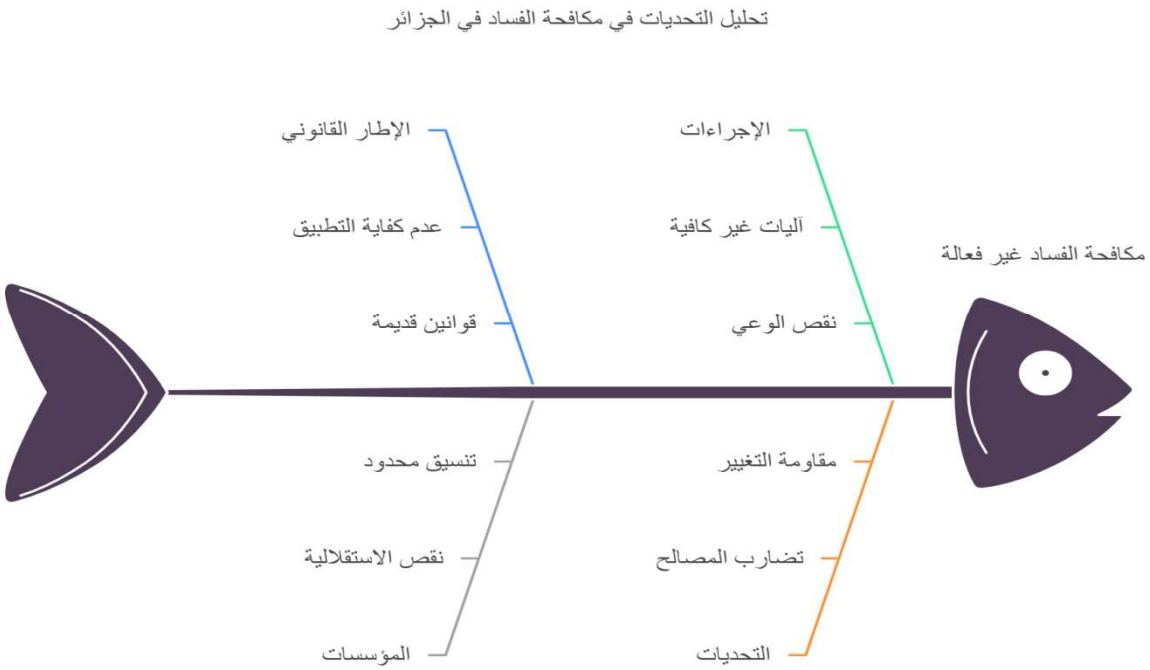

إجمالاً، يمكن القول أن الجزائر قطعت خطوات هامة في مجال مكافحة الفساد من خلال وضع إطار قانوني ومؤسساتي وتعزيز الإجراءات والآليات. ومع ذلك، يبقى ضمان التطبيق الفعال وتعزيز الشفافية والاستقلالية تحديات مستمرة تتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف.

الخلاصة:

جدير بالقول أنّ كل الدول والحكومات تحاول مكافحة الفساد وفق مقاربتها وآلياتها الخاصة ولكلّ واحدة منها تجربتها المتميّزة المحكومة بعوامل كثيرة (اِجتماعية، اِقتصادية، سياسية وتاريخية وجغرافية...) ومن المهم الأخذ في الاعتبار أن هذه التجارب لا تزال قيد التطور وتواجه عقبات تتطلب الكثير من العمل والجهد المستمر لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، ولكنّها تُقدِّمُ نماذجَ يمكن التعلم منها. ولابدّ من تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية، بدءًا بالحكومة، فالمجتمع المدني، ووسائل الإعلام؛ من خلال الاِلتزام القوي، الاِستقلالية، والنهج الشامل، يمكن تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

المحاضرة الرابعة عشرة: التغيرات القانونية والمؤسسية في سبيل مكافحة الفساد

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يعرف الطالب إستراتيجيات الدول القانونية والمؤسساتية في محاربة الفساد.

تمهيد:

تَبَنَّت العديد من الدول والمؤسسات الدولية استراتيجيات متعددة الأوجه، ترتكز بشكل أساسي على إحداث تغييرات جذرية في الأطر القانونية والمؤسسية. تهدف هذه التغييرات إلى تجريم أفعال الفساد بشكل فعال، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية المؤسسات الرقابية، وتمكين المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.

1. التغيرات القانونية في مجال مكافحة الفساد:

شهدت التشريعات الوطنية والدولية تطورات هامة في سبيل مكافحة الفساد، يمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

- **توسيع نطاق تجريم أفعال الفساد** :لم يعد التجريم يقتصر على الرشوة والاختلاس التقليديين، بل امتد ليشمل أفعالاً أخرى مثل استغلال النفوذ، وإساءة استخدام

السلطة، وغسل الأموال المتأتية من جرائم الفساد، والإثراء غير المشروع، وتضارب المصالح.

- **تشديد العقوبات:** تبنت العديد من الدول سياسات تهدف إلى تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الفساد؛ بما في ذلك العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية الكبيرة بهدف تحقيق الردع العام والخاص.
- **تفعيل مبدأ المسؤولية الجنائية للمؤسسات:** اِتجهت بعض التشريعات نحو مساءلة الشركات والمؤسسات قانونيًا عن أفعال الفساد التي يرتكبها ممثلوها أو العاملون لديها لصالحها؛ ممّا يحفز القطاع الخاص على تبني آليات داخلية لمكافحة الفساد.
- **تعزيز آليات الإبلاغ عن الفساد وحماية المُبلِّغين:** إدراكاً لأهمية دور الأفراد في الكشف عن قضايا الفساد، سَنَّت العديدُ من القوانين آليات لحماية المُبلِّغين عن الفساد من أيّ أعمال انتقامية، وتشجيعهم على الإبلاغ عن المخالفات.
- **تسهيل استرداد الموجودات المتأتية من الفساد:** سعت التشريعات إلى تبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بتعقب وتجميد ومصادرة واِسترداد الأموال والأصول التي تمّ الحصول عليها نتيجة لأفعال الفساد عبر الحدود الوطنية.
- **مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية:** عملت الدول على تضمين مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الاِتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة في قوانينها الوطنية.

2. التغيرات المؤسسية في مجال مكافحة الفساد:

إلى جانب التغيّرات القانونية، كان للتطورات المؤسسية دور حاسم في تعزيز جهود مكافحة الفساد، وتشمل ما يلي:

- **إنشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد** :قامت العديد من الدول بإنشاء هيئات مستقلة أو شبه مستقلة مكلفة بمكافحة الفساد، تتولى مهام الوقاية والتحقيق والمتابعة والتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة. تتمتع هذه الهيئات عادة بصلاحيات واسعة واستقلالية مالية وإدارية لضمان فعاليتها.
- **تعزيز استقلالية ونزاهة القضاء:** يعتبر القضاء المستقل والنزيه ركيزة أساسية في مكافحة الفساد. عملت العديد من الدول على تعزيز استقلالية السلطة القضائية وتوفير الضمانات اللازمة لنزاهة القضاة وحماية الشهود والضحايا في قضايا الفساد.
- **تفعيل دور أجهزة الرقابة والمحاسبة:** تم تعزيز دور المؤسسات الرقابية العليا (مثل دواوين المحاسبة) وأجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية لضمان الرقابة الفعالة على المال العام وكشف المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية[1].

[1] شهيدة قادة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، العدد5، 2019 ص3-4.

- **تعزيز الشفافية والحصول على المعلومات** :تبنت العديد من الدول قوانين تضمن حق الجمهور في الحصول على المعلومات، وتعزز الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية وعمليات صنع القرار والمشتريات العامة، مما يقلل من فرص الفساد.
- **توسيع نطاق الحكومة الإلكترونية** :ساهم التحول نحو الحكومة الإلكترونية في تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظفين والجمهور، وتبسيط الإجراءات، وزيادة الشفافية، وبالتالي الحد من فرص الرشوة والمحسوبية.
- **إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام** :تم الاعتراف بأهمية دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في رصد وكشف قضايا الفساد، وتعزيز الوعي العام بمخاطره، والمطالبة بالمساءلة. تم توفير بيئات قانونية وسياسية أكثر ملاءمة لعمل هذه الجهات.
- **تعزيز التعاون الدولي** :نظراً لطبيعة الفساد العابرة للحدود، تم تعزيز التعاون الدولي في مجالات تبادل المعلومات، وتسليم المجرمين، واسترداد الموجودات، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

3. أمثلة على التغيرات القانونية والمؤسسية:

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :(UNCAC)** تعتبر الإطار القانوني الدولي الشامل لمكافحة الفساد، وتلزم الدول الأطراف بتجريم مجموعة واسعة من أفعال الفساد، وتعزيز التعاون الدولي، واتخاذ تدابير وقائية.

- **قوانين حماية المبلغين:** سنت العديد من الدول قوانين خاصة لحماية الأفراد الذين يبلغون عن حالات فساد في القطاعين العام والخاص.
- **إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد:** "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" في العديد من الدول، والتي تتمتع بصلاحيات تحقيقية ورقابية.
- **تطبيق أنظمة الإفصاح عن الذمة المالية:** إلزام المسؤولين العموميين بالإفصاح عن ممتلكاتهم ومصالحهم المالية بشكل دوري لضمان الشفافية وتجنب تضارب المصالح.
- **تطوير بوابات إلكترونية للمشتريات الحكومية** :لزيادة الشفافية وتنافسية العطاءات الحكومية وتقليل فرص الفساد[2].

4. التحديات والمعوقات:

على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال مكافحة الفساد تواجه العديد من التحديات والمعوقات، بما في ذلك:

- مقاومة التغيير من قبل المستفيدين من الفساد.
- ضعف تطبيق القوانين والإجراءات.
- نقص الموارد والقدرات لدى الأجهزة الرقابية.

[2] أحمد بوشارب، الآليات القانونية والمؤسساتية للوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الصفقات العمومية مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد7، المجلد1، 2017.

- التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي في استرداد الموجودات.
- التأثيرات السياسية والاقتصادية المعقدة للفساد.

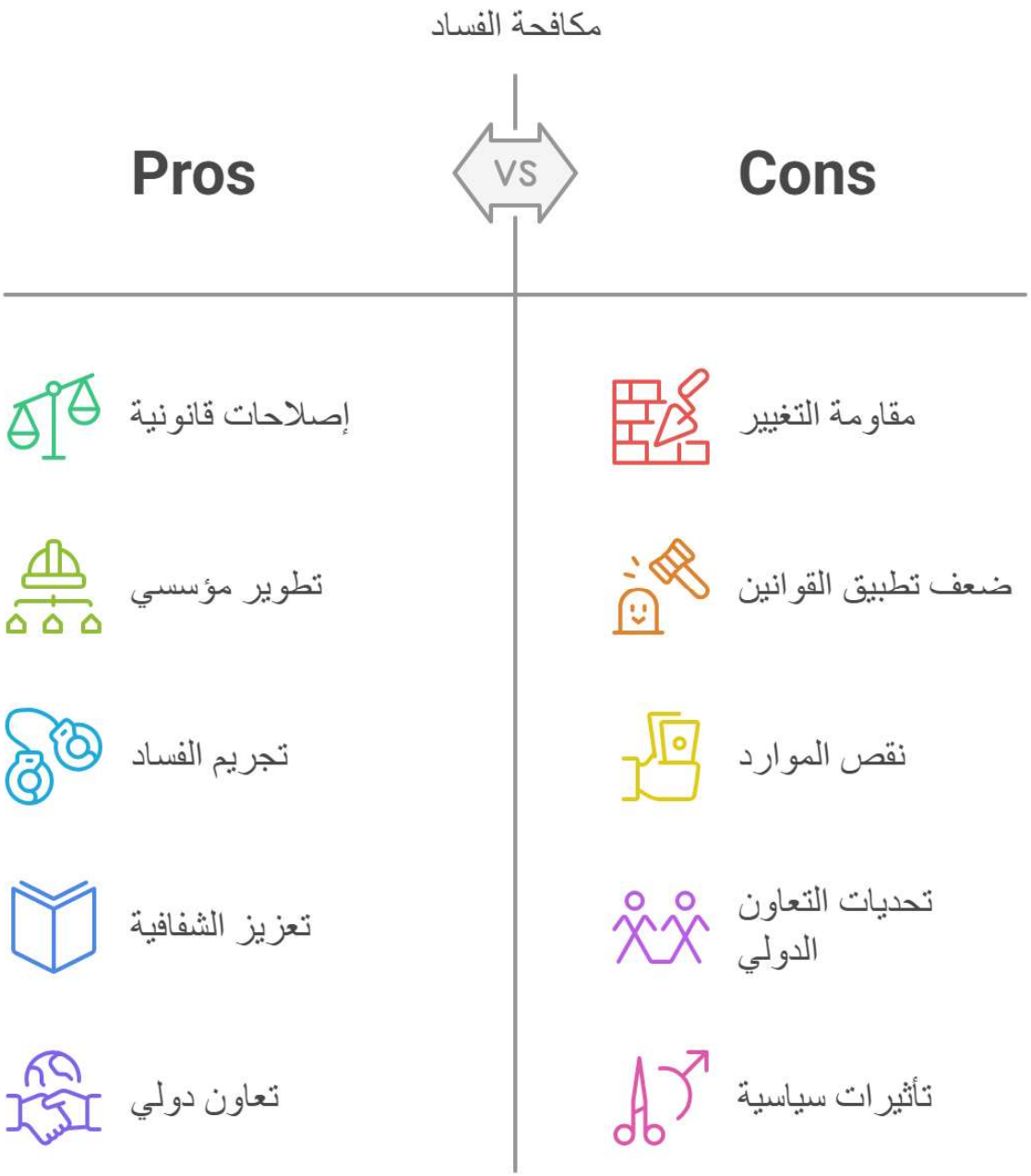

الخلاصة:

إنَّ مكافحة الفساد تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين إصلاحات قانونية جذرية وتطويرات مؤسسية فعالة. إنَّ التوسع في تجريم أفعال الفساد، وتشديد العقوبات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية المؤسسات الرقابية، وتمكين المجتمع المدني، وتعزيز التعاون الدولي، كلها خطوات حاسمة في هذا المسعى. ومع ذلك، فإن النجاح في مكافحة الفساد يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتطبيقاً فعالاً للقوانين، ومشاركة مجتمعية واسعة، واستمرار الجهود لمواجهة التحديات والمعوقات القائمة.

المحاضرة الخامسة عشرة: أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي

الهدف الخاص بالدرس:

-أن يستنتج الطالب أهم الأخلاقيات التي تؤطّر سلوك الأستاذ في مهنة التعليم الجامعي.

ملاحظة: تمّ إضافة هذه المادة إلى المحاضرات المقررة خدمةً للهدف العام لهذا المقياس

تمهيد:

إنّ التعليم مَهمَّة الأنبياء والرسل، وقد ارتبط بالرسالات السماوية عبر التاريخ؛ ولذلك كان الإشتغال بهذا العمل ميزةً ومنقبةً، فصار لِزامًا على المعلّم الإلتزام بالأخلاق القويمة. ويتأكّد ذلك أكثر فأكثر أثناء أدائه مهامه نظرًا للدور الكبير الذي يضطلع به المعلّم في تربية الناشئة وتهذّيبهم أيًّا ما كان مستوى التعليم الذي ينتمي به. ومعلومٌ أنّ الجامعة آخر وأرقى مراحل التعليم النظامي؛ ومن خلاله يمكن إعداد الثروة البشرية وتأهيلها بمجموعة من الكفاءات والمهارات التي تمكّنها من الإنخراط في مِهَنِها المستقبلية، وما يتبع ذلك من تنمية البلد إقتصاديًا وإجتماعيًا بما يواكب حركة التقدّم المعرفي والتقني الحاصلة في العالم أجمع. الأمر الذي يمنح أهمية خاصةً للتعليم الجامعي، ولأخلاقيات مهنة التعليم تبعًا لذلك، حتى صار هذا المبحث مقياساً يُدرَّس للطلبة في كلّ التخصصات... وبناءً على ذلك عُنيت الأمم بوضع مواثيق لمهنة التعليم؛ حرصًا منها على تجسيد تلك الأخلاق في الميدان عمليًا.

ولاشك أنّ ميثاقًا بهذا التوصيف يعدّ دستورًا يضبط التعليم الجامعي، ويحميه من الخروج عن أهدافه المرجوة.

1. ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية:

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية عام 2010م وهو مُلزِمٌ لكلّ الفاعلين من الأساتذة، الطلبة، الإداريين، التقنيين وغيرهم في القطاع (العام، الخاص) بهدف[1]:

- تسهيل مهام أطراف السلك الجامعي وتعزيز النشاط التعاوني بينها.
- توطيد علاقات الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي من أجل أدائها التزاماتها اتجاه المجتمع بالمشاركة الحقيقية في تطويره.

وأكّدّ هذا النصّ القانوني على الأسس الأخلاقية وقواعد الآداب التي يجب على الأساتيذ التقيّد بها، فضلا عن كون الميثاق قد اهتم بتعداد حقوقهم وواجباتهم. وفيمايلي تفصيل ذلك:

2. حقوق الأستاذ الجامعي:

- الحق في التدريس وأداء مهامه دون تدخل.
- الحق في الترقية والإلتحاق بالمناصب الإدارية، فضلا عن التكوين المستمر.

[1] ينظر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، الجزائر، 2021، ص4-8.

- الإستفادة من ظروف العمل المناسبة، وكذا توفير الوسائل العلمية والتعليمية اللازمة لتسهيل عمله.
- الحق في تكييف ساعات العمل عند ممارسة المهام الإدارية.

3. إلتزامات الأستاذ الجامعي:

ينصّ الميثاق على وجوب أن يكون الأستاذ مرجعًا من حيث الكفاءة والأخلاق والنزاهة والتسامح؛ بحيث يجسّد صورةً حسنةً ومثالًا جيّدًا يليق بمستوى الجامعة الجزائرية والبحث العلمي. كما يؤكّد الميثاق على إجبارية تحلي الأستاذ الجامعي بالحرص والإجتهاد والكفاءة والنزاهة والإستقلالية والولاء من أجل المصلحة العليا للمؤسسات الجامعية والبحثية.

1.3. أخلاقيات الأستاذ الجامعي في التعليم:

هذه الأخلاقيات جميعًا تؤطّر علاقة الأستاذ الجامعي في مهنته على جميع المستويات بدءًا بعلاقته بذاته؛ فطلبته، ثمّ زملائه سواءً أكانوا أساتذةً أو إداريين أو تقنيين...

- اِستشعار مراقبة الله تعالى والسعي إلى عبادته سبحانه من خلال العمل والإخلاص فيه...
- إظهار الضمير المهني والتفرغ في أداء واجباته.
- اِرتداء هندام مناسب يتلاءمُ وقداسةَ وظيفته.
- الإِكتفاء بالتكسب من وظيفته وعدم التربّح من أنشطة موازية ذات صلة بمهنته الأساسية كالدروس الخصوصية والدورات..
- الإِلتزام بالإتقان في التدريس والبحث العلمي قدر الإمكان ومواكبة التحولات العالمية وكسب رهان الجودة.
- اِتّخاذ الأساليب البيداغوجية الملائمة للبرامج الدراسية بما يضمن التلقي الجيّد لها من قبَلِ الطلبة.
- التحيين المستمر للمادة المعرفية؛ من خلال اِعتماد مبدأ "اليقظة العلمية".
- عدم اِستغلال السلطة الممنوحة له بحكم المهنة.
- تطبيق الأستاذ الجامعي لما يُسمّى بـ"المثّقف العضوي" المندمج في مجتمعه، والذي يساهم في ربط الجامعة بالمجتمع أخلاقيًا ومعرفيًا...
- إظهار الإِحترام وتبادله مع الزملاء والطلبة، وتجنّب كل أشكال الإِنتقاص...
- اِلتزام الأمانة العلمية في النقل والإِقتباس ...
- الإِمتناع عن اِستخدام وظيفته الأكاديمية لأجل تحصيل أغراض شخصية بختة.

- إدارة جميع الأموال التي توضع تحت تصرفه –بحكم وظيفته– بنزاهة.
- عدم إعاقة الأداء السليم للمؤسسة، سيّما إغلاق أبواب الهياكل التعليمية والبحثية أمام الراغبين في اِرتيادها.
- اِحترام سرّية المصادر في التعاملات الإدارية وغيرها.
- تحري البعد عن كلّ سلوكات التحيّز للجنس أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الإثنية أو الاِجتماعية أثناء التعامل مع الطلاب تدريسًا وإشرافًا...
- التقييم الموضوعي العادل لأعمال الطلاب البيداغوجية والعلمية في كل المستويات. ولأعمال الزملاء في حالة تقلد المناصب الإدارية.
- إكساب الطلبة مهارات البحث العلمي والتفكير الناقد والمستقل، وحبّ التعلّم الذاتي المستمر، وإمكانية استثمار المعرفة.
- تكوين علاقات تشاركية بين الطلبة؛ بما يسمح لهم بالعمل التعاوني وتنمية الحس الإنساني.
- الحفاظ على سرّية المداولات والنقاشات التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس والهيئات الإدارية والتقنية...

2.3. أخلاقيات الأستاذ الجامعي في البحث العلمي:

يمكن أن نجمل أخلاقيات الأستاذ الجامعي في إشتغاله هذا الجانب فيمايلي[2]:

- توجيه البحوث لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية قاطبة.

[2] ينظر، محمد كاظم حسين الفيلاوي، أخلاقيات مهنة التدريس دراسة في الوظيفة الرسالية للأستاذ الجامعي، دار حدود للنشر والتوزيع، بيروت دار الرافد للطباعة ، بغداد، 2020، ص248-252.

- الحرص على التوفيق بين مهمة التعليم والبحث والتأليف والإشراف، بالموازنة بين عدد رسائل الإشراف والإنشغالات الأكاديمية الأخرى...

- توجيه البحوث العلمية (مذكرات التخرج+ أطاريح الدكتوراه) توجيهًا سليمًا مخلصًا وأمينًا في اِختيار وإقرار البحوث...
- اِلتزام الأمانة العلمية في كلّ مراحل البحث العلمي، وخاصة في النقل والاِقتباس وجمع البيانات الميدانية.

- تحري الدقة والضبط والجدّة في تحليل البيانات وتفسيرها وتقييمها ومقارنتها والإستنتاج منها...
- المحافظة على سرّية بعض البيانات خصوصًا ما تعلّق بأمور شخصية ومسائل مالية أو سلوكية...
- التواضع العلمي بالموازنة بين الحرص على اِكتساب القوة الأخلاقية إلى جانب القوّة العلمية.
- التقييم الدقيق والعادل للبحوث سواءً التي يُشرِفُ عليها أو يُشارك في لجان مناقشتها.
- اِحترام الطلبة أثناء مرحلة الإشراف أو المناقشة، والبعد عن الإنتقاد والتجريح والإهانة والتسفيه.
- توضيح أدوار المشاركين في البحوث العلمية المشتركة بتجرد ودون مجاملة.

قائمة المراجع:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا نيويورك، 2004، متاح على الرابط: https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html

2. أحمد مصطفى محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
3. إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، 2009.
4. بن مشري عبد الحليم، فرحاتي عمر، الفساد الإداري : مدخل مفاهيمي، جملة الاجتهاد القضائي العدد الخامس جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009.

5. بوساق محمد المدني، التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
6. حسين عليوي ناصر الزبادي، الفساد المالي و الإداري في العراق رؤية جغرافية – سياسية مركز الرافدين للحوار، بيروت / النجف الأشرف، 2023.
7. حسين عليوي ناصر الزبادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية – سياسية مركز الرافدين للحوار، بيروت / النجف الأشرف، 2023.
8. حسين عليوي ناصر الزبادي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية – سياسية مركز الرافدين للحوار، بيروت / النجف الأشرف، 2023.

9. داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط2 بيروت، لبنان، 2006.
10. كنان طه، أثر السياسات الدولية لمكافحة الفساد على الخطط الوطنية لمكافحة الفساد *Revue Bahth Al Ilmi*.

https://revues.imist.ma/index.php/bahtheyya/article/download/15809/8816/40184

11. محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، قسم القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019.

12. محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، قسم القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019.
13. مرتضى نوري محمود، الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر 2008.
14. مفهوم الفساد وما أنواعه وكيف يمكن مكافحة الفساد- اقتصاد العرب https://www.economicarab.com/2020/03/Definition-Corruption-Types-Corruption.html
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الفساد آثاره الاجتماعية وسبل مكافحته، نشرية 99/5 الكويت، 1999.
16. هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.

المقالات:

1. أحمد بوشارب، الآليات القانونية والمؤسساتية للوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الصفقات العمومية مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد7، المجلد1، 2017.
2. بن مشري عبد الحليم، فرحاتي عمر، الفساد الإداري : مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، 2009.
3. خولة موسى عبد الله الهياس، التدابير الوقائية لمكافحة الفساد الإداري والمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 2، 2018. متاح على الرابط: https://doi.org/10.26389/AJSRP.K160618.
4. سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، السنة2023، المجلد 5، العدد3.
5. سماح محمودي، ميدون مفيدة، مظار الفساد الأكاديمي في الجامعة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي حول آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريعات المغاربية، 4-5ديسمبر 2018، المجلد8، العدد2.

6. شهيدة قادة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، العدد5، 2019.
7. قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، الفساد المالي والإداري المفهوم –الأسباب– الآثار_ وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد6، العدد18، كانون الثاني 2014.
8. كمال أمين الوصال، الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية. *مجلة التجارة والتمويل. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر*, 2008، المجلد28، العدد2.
9. منصف شرقي، تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49.
10. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*، 2015

المطبوعات البيداغوجية:

1. خالفي وهيبة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر كلّ التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019–2020.
2. هاجر موساوي، "الفساد وأخلاقيات العمل"، مطبوعة بيداغوجية لفائدة طلبة السنة الثانية ليسانس قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019–2020

الرسائل الجامعية:

1. محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012– 2013.

الفهرس:

تقديم.....أ

مفردات المقياس.....ب

أهداف المقياس.....ج- د

المحاضرة الأولى: الفساد لغةً واصطلاحًا.....6-1

مفهوم الفساد لغةً 1

دلالات الفساد في القرآن الكريم 2

مفهوم الفساد اصطلاحًا.....3

المحاضرة الثانية: مفهوم الفساد المالي .....10 -7

معايير تصنيف الفساد.....7

مفاهيم عن الفساد المالي.....8

المحاضرة الثالثة: مفهوم الفساد الإداري 14-11

الفساد الإداري حدود وتعريفات 11

خصائص الفساد.....13

المحاضرة الرابعة: أسباب الفساد المالي والإداري.....22-15

أسباب اقتصادية.....15

أسباب اجتماعية.....17

أسباب سياسية 18

أسباب إدارية.....19

أسباب أخلاقية.....21

المحاضرة الخامسة: آراء في أسباب الفساد المالي والإداري.....23- 26

الزمرة الأولى.....25

الزمرة الثانية 25

الزمرة الثالثة.....25

المحاضرة السادسة: مظاهر الفساد المالي والإداري.....27-38

مظاهر الفساد المالي والإداري.....27

الخروقات التنظيمية 27

الخروقات السلوكية 29

الخروقات المالية.....31

مظاهر الفساد المالي والإداري في قطاع التعليم العالي 33

على صعيد التعليم (البيداغوجيا) 35

على صعيد البحث العلمي (الأكاديمي) 36

على الصعيد الإداري.....37

المحاضرة السابعة: آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الإجتماعية 39-46

الآثار الاجتماعية.....41

المحاضرة الثامنة: آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الإقتصادية 47-54

إعاقة النموّ الاقتصادي.....49

تشويه آليات السوق.....50

التأثير على المالية والاستقرار الاقتصادي الكلي.....51

إضعاف المؤسسات الاقتصادية والقانونية 52

التأثير على التجارة الدولية والقدرة التنافسية العالمية 53

المحاضرة التاسعة: آثار الفساد المالي والإداري على السياسة.....55-61

تآكل شرعية الدولة والمؤسسات السياسية..... 56

تشويه العملية الديمقراطية والانتخابات..... 57

التأثير على صنع القرار السياسي والسياسات العامة..... 58

زعزعة الاستقرار السياسي وتأجيج الاضطرابات الاجتماعية..... 58

التأثير على العلاقات الدولية والسياسية والخارجية..... 59

المحاضرة العاشرة: الدور الدولي لمحاربة الفساد المالي والإداري.....62-69

دور المنظمات الدولية الحكومية 64

دور الحكومات الوطنية 66

دور المنظمات الدولية غير الحكومية 67

آليات التعاون الدولي في مكافحة الفساد.....68

المحاضرة الحادية عشرة: اتفاقيات وبرامج محاربة الفساد المالي والإداري.....70-83

الإتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد 70

البرامج والمبادرات الدولية لمكافحة الفساد.....76

تأثير الاتفاقيات والبرامج وتحديات التنفيذ 80

المحاضرة الثانية عشرة: دورالإعلام في محاربة الفساد المالي والإداري.....84- 89

الإعلام رقيبًا على الفساد..... 85

الإعلام أداةً لتوعية الرأي العام..... 86

الإعلام قوة ضغط من أجل الإصلاح والمساءلة..... 86

التحديات التي تواجه الإعلام في مكافحة الفساد..... 87

آليات تعزيز الإعلام في مكافحة الفساد..... 88

المحاضرة الثالثة عشرة: نماذج لتجارب بعض الدول في محاربة الفساد المالي والإداري.....90- 106

أهم التجارب الدولية في مكافحة الفساد 90

الإستراتيجيات المشتركة بين هذه الدول في محاربة الفساد 96

تجربة الجزائر في مكافحة الفساد 99

المحاضرة الرابعة عشرة: التغيّرات القانونية والمؤسسية في سبيل مكافحة الفساد.....107-114

التغيّرات القانونية في مجال مكافحة الفساد.....108

التغيّرات المؤسسية في سبيل مكافحة الفساد..... 110

أمثلة عن التغيّرات القانونية والمؤسسية..... 111

التحديات والمعوقات.....112

المحاضرة الخامسة عشرة:أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي.....115-122

ميثاق الآداب وأخلاقيات الجامعية.....116

حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي.....116

التزامات الأستاذ الجامعي في التعليم 117

التزامات الأستاذ الجامعي في البحث العلمي 120

قائمة المراجع 123-125